Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية:العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

رقم: 34

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية ونقود

عنـــــوان الموضـــوع

أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2000-2015

- دراسة تحليلية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من اعداد الطالب : **تحت اشراف الأستاذ**

كمال عبد المجيب **- د. كزار رمضان**

أعضـاء لجنـة المناقشـة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بوعزيز عمر	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	رئيســا
كزار رمضان	أستاذ محاضر- ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عجلان العياشي	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مناقشــا

السنة الجامعية:2017/2016

شكـــر وتقديـــر

أولا أشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لاتمـام هـذه المذكـرة، ثانـي الشكـر للوالديـن حفظهمـا اللـه تعالى علـى دفعهمـا لي للأمـام لاكمال هـذا المشوار الدراسي وأتوجه بالشكر الخاص لأستاذي المشـرف دكتـور كـزار رمضـان حفظه الله على مسـاعدتـي وتسهيـل عملية انجاز هذه المذكـرة والشكر للأستاذين المناقش والرئيس، وأشكر كل أصـدقائي الذيـن ساهمـو في هـذا البحـث من القـريـب والبعيـد .

ملخص الدراسة:

يعتبر البترول مادة جد مهمة في الاقتصاد اليوم فهو مصدر للطاقة والمداخيل لعدة دول من العالم، وتتسم أسعار البترول بالتغيرات الكبيرة في السوق البترولي الدولي وذلك على الصعيد العالمي فهي تتأثر بالتغيرات في الظروف والأوضاع العالمية مثل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتقلبات المناخية والأزمات المالية، ويؤثر سعر البترول على وضعية الدولة الخارجية والتي يبرزها ميزان المدفوعات على اعتباره البيان الذي يبين حالة اقتصاد الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي، وبما أن الجزائر تعتمد على صادرات البترول بشكل كبير في تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها فانه يتأثر كثيرا بالتقلبات التي يتميز بها سعر البترول وذلك من خلال التغيرات التي تطرأ على مختلف حساباته المتمثلة في رصيد الحساب الجاري بمكونه الأهم المتمثل في الميزان التجاري بالاضافة الى حساب رأس المال والاحتياطي من الصرف، حيث تم من خلال هذه الدراسة توضيح ذلك الأثر باستخدام المنهجين التحليلي والوصفي.

Abstract :

Oil is a very important material in the economy today. It is a source of energy and income for several countries of the world. Oil prices are characterized by many changes in the international oil market. It is internationally affected by changes in economic and political conditions like climatic fluctuations and financial crises. Oil price affects the external situation of the country which is measured by balance of payment as a statement that shows the economic situation of the country in its dealings with the external world. Since Algeria depends on oil exports in an excessive way to make an equilibrium in the payments balance, this later is influenced by the changes of oil price through vicissitudes in its various accounts represented in the balance of the current account with its most important component that is the commercial balance and the capital account and reserves of exchange. In this study that effect was discussed by using the analytical and descriptive methods.

قائمة المحتويات :

العـنـــــــــوان	الصــفحة
شكر وتقدير	I
ملخص الدراسة	II
قائمة المحتويات	III-IV
قائمة الجداول والأشكال	V
المقدمـــة العامـــة	أ- و
الفصل الأول : السوق البترولي الدولي و وضعية قطاع المحروقات وميزان المدفوعات في الجزائر	
تمهيد	1
المبحث الأول : ماهية السوق البترولي الدولي	2
المطلب الأول: تعريف السوق البترولي الدولي وانواعه	2
أولا: تعريف السوق البترولي الدولي	3
ثانيا: أنواع الأسواق البترولية الدولية	3
المطلب الثاني: أهم المتدخلين في في السوق البترولي الدولي	3
المطلب الثالث: أسعار البترول، أنواعها والعوامل المؤثرة فيها	6
أولا: تعريف أسعار البترول	6
ثانيا: أنواع أسعار البترول	6
ثالثا : العوامل المؤثرة في أسعار البترول	8
المبحث الثاني : وضعية قطاع المحروقات في الجزائر	10
المطلب الأول : المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر	10
المطلب الثاني : أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري	13
المطلب الثالث : تطور انتاج البترول ومشتقاته في الجزائر	14
المبحث الثالث : ماهية ميزان المدفوعات وخصائصه في الجزائر	15
المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية	15

أولا: تعريف ميزان المدفوعات	15
ثانيا : الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات	16
المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات	18
المطلب الثالث : خصائص ميزان المدفوعات الجزائري	21
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الجزائر خلال (2000-2015)	
تمهيـــد	25
المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري والحساب الجاري	26
المطلب الأول: تحليل أثر أسعار البترول على تطور الصادرات والواردات	26
المطلب الثاني: أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري	31
المطلب الثالث: أثر أسعار البترول على حركة ميزان الحساب الجاري	34
المبحث الثانـي: أسعار البترول وأثرها على المديونية والاستثمار الأجنبي المباشر وحساب رأس المال	37
المطلب الأول: اتجاه المديونية الخارجية في ظل تغيرات أسعار البترول	37
المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة	40
المطلب الثالث: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على حساب رأس المال	42
المبحث الثالث: تحليل أثر أسعار البترول على الاحتياطات والرصيد الكلي لميزان المدفوعات والاجراءات المتبعة لتقليص العجز	46
المطلب الأول: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطات الصرف	46
المطلب الثاني: الأثر على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	49
المطلب الثالث : الاجراءات المتبعة لتقليص العجز في ميزان المدفوعات	53
خلاصة الفصل	55
خـــاتمـــة عـــامـــة	66
قائمـــة المراجـــع	60
قائمـــة الملاحـــق	64

قائمـــة الجـــداول

الرقـــم	العـنـــــــوان	الصفحة
جدول 1-1	تركيبة ميزان مدفوعات الجزائر	17
جدول 2-1	تطور صادرات البترول واجمالي الصادرات وأسعار البترول خلال 2000-2015	27
جدول 2-2	تطور الواردات مع أسعار البترول خلال 2000-2015	29
جدول 2-3	رصيد الميزان التجاري خلال 2000-2015	31
جدول 2-4	حركة الحساب الجاري وأسعار البترول خلال 2000-2015	34
جدول 2-5	اتجاه الديون الخارجية طويلة وقصيرة الأجل واجمالي الديون خلال 2000-2007	37
جدول 2-6	اتجاه الديون الخارجية طويلة وقصيرة الأجل واجمالي الديون خلال 2008-2015	38
جدول 2-7	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأسعار البترول خلال 2000-2015	40
جدول 2-8	8 تطور رصيد حساب رأس المال خلال 2000-2007	43
جدول 2-9	تطور رصيد حساب رأس المال خلال 2008-2015	44
جدول 2-10	تطور احتياطات الصرف بالموازات مع أسعار البترول خلال 2000-2008	46
جدول 2-11	تطور احتياطات الصرف وأسعار البترول خلال 2009-2015	47
جدول 2-12	أثر أسعار البترول على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال 2000-2015	50

قائمـــة الأشكـــال:

الرقـــم	العـنـــــــوان	الصفحة
شكل 2-1	أثر تغير سعر البترول على رصيد الميزان التجاري خلال 2000-2015	33
شكل 2-2	أثر تغير سعر البترول على حركة الحساب الجاري خلال 2000-2015	36
شكل 2-3	اتجاه حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال 2000-2015	39
شكل 2-4	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2000-2015	41
شكل 2-5	تطور حساب رأس المال خلال 2000-2015	45
شكل 2-6	أثر تغير سعر البترول على احتياطات الصرف خلال 2000-2015	48
شكل 2-7	أثر تغير سعر البترول على رصيد ميزان المدفوعات خلال 2000-2015.	52

مقدمة عامة

مقـــدمـــة عـــامـــة

يعتبر البترول ثروة هامة ارتبطت تطورات الحياة البشرية ونسيج الحياة الاقتصادية به ونظرا لهذه التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدها الاقتصاد العالمي في العقود المنصرمة والتي حملت في طياتها دلالات هامة ارتبطت بالسير المتسارع نحو العولمة المالية على البيئة الاقتصادية انطلاقاً من ارتقاء الابتكار العلمي والتكنلوجي وصولا الى تجاوز الحدود بين الدول والمجتمعات، تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص البترول مما جعل تغيرات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم، سواء كانت مستهلكة أو منتجة مسببة بذلك حالة من عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة ان تكون كفيلة بشل اقتصاديات العالم سوء الريعية منها والتي تعتمد على البترول كمادة أساسية في ايراداتها مثل الجزائر والدول النامية أو الاقتصاديات المتقدمة التي تستورده لسد حاجاتها الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال ما مرت به أسعار البترول من هزات منذ السبعينيات الى يومنا هذا تارة بالهبوط وتارة بالارتفاع مرة أخرى والتي نتجت عنه آثار سلبية أو ايجابية على التوازنات الداخلية والخارجية، وباعتبار الجزائر دولة تعتمد في صادراتها الكلية بنسبة ما بين 96% و 98% على صادرات البترول فان تلك التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار البترول تؤدي الى حدوث آثـــار جسيمة على توازنها مع العالم الخارجي و لا يمكن التحكم في أسعار البترول محليا وذلك نظراً لتحدد أسعاره بعوامل خارجية ناتجة عن تطورات وظروف تتغير باستمرار على الساحة الدولية.

وتعتبر حركة أسعار البترول مصدر لتقلبات الدورة الاقتصادية ما دفع الكثير من الاقتصاديين الى تحليل الآليات التي تؤثر بها أسعار البترول على مختلف توازناتها الاقتصادية، والتي من أهمها التوازن الخارجي ممثلا بميزان المدفوعات فهو السجل الذي يحدد ما للدولة من حقوق مع العالم الخارجي وما عليها من التزامات نحوه وهو الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

فميزان المدفوعات يعتبر نتاجا للتحولات الاقتصادية و التطورات الكبيرة للتجارة الخارجية ولا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في باقي الدول الا من حيث ما يعكسه الوضع الاقتصادي الدولي والوضع الداخلي للجزائر ويسجل موقعها في المعاملات الاقتصادية الدولية وموقع الجزائر التنافسي الاقتصادي والذي يتأثر بتلك الأوضاع الاقتصادية وبذلك فان ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر جراء تلك الظروف الاقتصادية التي تتحكم بدورها في أسعار البترول.

مما سبق ذكره يتعين علينا طرح الاشكالية التالية :

الى أي مدى تأثر ميزان المدفوعات الجزائري بتغيرات أسعار البترول خلال 2000-2015؟

وللإحاطة التامة بجوانب الموضوع ندرج التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ما هو السوق البترولي الدولي ومن هم أبرز المتدخلين فيه؟
- ✓ ماهي أنواع أسعار البترول وماهي العوامل المؤثرة فيه؟
- ✓ ماهي المراحل التي مر بها قطاع المحروقات الجزائري وماهية أهميته الاقتصادية؟
- ✓ ما هو ميزان المدفوعات وماهي خصائص ميزان المدفوعات الجزائري؟
- ✓ كيف أثرت تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري؟
- ✓ ماهي الاجراءات المتبعة لتقليص عجز ميزان المدفوعات في الجزائر؟

فرضيـــات الدراســـة :

للاجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمت بوضع الفرضيات التالية :

1- **الفرضية الأولى:** تتحدد أسعار البترول في الأسواق الدولية بعوامل خارجية.

2- **الفرضية الثانية:** أدى ارتفاع أسعار البترول الى تخفيض المديونية الخارجية للجزائر.

3- الفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية بين التحسن في أسعار البترول وتحسن أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري ورصيده الاجمالي والعكس صحيح.

أسباب اختيار الموضوع :

ان من بين الأسباب التي دفعتني الى اختيار هذا الموضوع هو ما يلي :

- ✓ يعتبر موضوع البترول وأسعاره من المواضيع الأكثر أهمية اليوم نظراً لما تشهده الساحة الدولية من أحداث.
- ✓ الرغبة في معرفة الأمر الذي يقف وراء تحدد أسعار البترول وتذبذبها.
- ✓ الدور الكبير الذي يلعبه البترول وقطاع المحروقات في الجزائر باعتباره عصب الاقتصاد الجزائري والذي يؤثر بصفة كبيرة في باقي القطاعات بل وحتى الحياة الاجتماعية للأفراد.
- ✓ محاولة فهم العلاقة بين تغيرات أسعار البترول والتغير الذي يطرأ على حسابات وأرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.
- ✓ بالاضافة الى ذلك التوافر الكبير للمعلومات في هذا الموضوع من مصادر مختلفة ومتنوعة (مجلات – ملتقيات – تقارير...).

أهـــــداف الدراســـــة

تهدف هذه الدراسة الى:

- ✓ توضيح عوامل ومحددات أسعار البترول في السوق الدولي وأهم المتدخلين فيه.
- ✓ فهم مدى أهمية قطاع المحروقات في الجزائر ومساهمته في القطاعات الأخرى.
- ✓ معرفة مكونات ميزان المدفوعات وأرصدته و خصائصه في الجزائر.
- ✓ تحديد الأثر والعلاقة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات الجزائري بمختلف مكوناته ورصيده الاجمالي.

أهميـــــــة الدراســـــة

يعتبر موضوع سعر البترول وميزان المدفوعات من الموضوعات البارزة التي جعلت من الباحثين يحاولون فهم كيفية انتقال الصدمات النفطية وتأثيراتها المختلفة على التوازن الخارجي، اذاً فأثر تغيرات أسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض سينتقل الى الاقتصاد الجزائري عبر ميزان المدفوعات وذلك بسبب الاعتماد الكبير على صادرات البترول وهذا ما يشكل معضلة كبيرة تدفع للبحث لايجاد سبل لتجنب الآثار السلبية منها.

حـــــدود الدراســـــة

- ✓ بالنسبة للحدود المكانية فان الدراسة تنقسم الى شطرين، الشطر الأول أتكلم فيه عن الأسواق البترولية الدولية والمتدخلين فيها وهم ينتشرون عبر انحاء العالم فهذا الجزء يمتد لدول مختلفة، والشطر الثاني من الدراسة يكون حول الجزائر بصفة خاصة.
- ✓ أما بالنسبة الى الحدود الزمانية فان الدراسة تمتد ما بين سنة 2000 الى غاية سنة 2015 وهي الفترة التي انتقلت فيها أسعار البترول الى مستويات كبيرة وتغير فيها ميزان المدفوعات الجزائري وأرصدته بشكل كبير ومتسارع كنتيجة لذلك.

منهجيـــة الدراســـــة

لطبيعة البحث وخصوصياته تم استخدام منهجين لمحاولة التوضيح أكثر للعلاقة بين متغيرات الدراسة وهما :

- ✓ المنهج الوصفي والذي يخص الجانب النظري ويتم من خلاله وصف الظاهرة والعوامل التي تؤثر فيها أو تتأثر بها وهي متمثلة في أسواق البترول وأسعاره وميزان المدفوعات.
- ✓ المنهج التحليلي والاستقرائي وتم استخدامهما في الجانب التطبيقي وبهما يتم تتحليل الظاهرة ومسبباتها والعناصر المؤثرة فيها من خلال الاحصائيات والوثائق واستخراج المعلومات وتحليل المعطيات وربط العوامل المؤثرة في الظاهرة بالنظريات الاقتصادية.

الدراســـات السابقـــة:

1- العربي سواكر، **واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، (1990-2013)**، مذكرة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014- 2015 تضمنت هذه الدراسة تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الاصلاحات التي شهدتها الجزائر في فترة اتسمت بالارتفاع في أسعار البترول بالإضافة الى الآثار السلبية والايجابية المحتملة على ميزان المدفوعات بعد انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، وتوصل الى أن التحسن في ميزان المدفوعات لا يعني بالضرورة الخروج من الأزمات نهائيا مادام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، و انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سيحسن مناخ الاستثمار ويساهم في الاصلاح الاقتصادي مما يؤثر ايجابا على على ميزان المدفوعات.

2- جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات - حالة الجزائر**، هي عبارة عن دراسة منشورة في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة الوادي سنة 2016 وتضمنت هذه الدراسة ابرازا للآثار المتعددة التي تمارسها تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وتركز على على التأثير في الاستقرار الداخلي ممثلاً برصيد الموازنة العامة والاستقرار الخارجي ممثلا برصيد ميزان المدفوعات، استخدم صاحب الدراسة المنهجين التحليلي والقياسي وتوصل الى وجود علاقة تكاملية ومشتركة بين سعر البترول ورصيد الموازنة العامة من جهة وسعر البترول وصيد ميزان المدفوعات من جهة أخرى، حيث أكدت ذلك اختبارات الاستقرارية والتكامل.

3- - بوزبرة محمد، **أثر تقلبات أسعار البترول وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال 1998-2013**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة 2013- 2014، أبرزت هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وقام بتحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري أي الصادرات و الواردات ورصيده بصفته واحدا من أرصدة ميزان المدفوعات، وتوصل الباحث الى أن المتغيرات تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول بالارتفاع أو الانخفاض وان تحسن الميزان التجاري في الجزائر قد تزامن مع ارتفاع أسعار البترول.

هيكـــــل الدراســـة

للاجابة على الأسئلة المطروحة سابقا قسمت البحث كالتالي:

الفصـــــــل الأول : بعنوان السوق البترولي الدولي ووضعية قطاع المحروقات وميزان المدفوعات في الجزائر حيث تطرقت في المبحث الأول الى مفهوم السوق البترولي وأهم المتدخلين فيه بالاصافة الى مفهوم أسعار البترول وانواعها والعوامل التي تحددها وتؤثر فيها في الأسواق البترولية الدولية، أما في المبحث الثاني فكان حول وضعية واهمية قطاع المحروقات في الجزائر، أما المبحث الثالث فهو مخصص لماهية ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية، وخصائص ميزان المدفوعات في الجزائر.

الفصـــــل الثانـــي : وهو بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2000-2015 واحتوى في المبحث الأول الأثر على الميزان التجاري بما فيه من صادرات وواردات بالاضافة الى الأثر على الميزان الجاري، أما في المبحث الثاني فكان حول أثر أسعار البترول على اتجاه المديونية الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث فكان لتحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الاحتياطات الرسمية والرصيد الكلي لميزان المدفوعات بالاضافة الى الاجراءات المتبعة لتقليص العجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الأول

السوق البترولي

الدولي ووضعية قطاع المحروقات

وميزان المدفوعات في الجزائر

الفصل الأول: السوق البترولي و وضعية قطاع المحروقات وميزان المدفوعات في الجزائر

تمهيـــد:

يعتبر البترول واحدا من أهم الثروات الاقتصادية في عصرنا اليوم فهو مصدر رئيسي للطاقة، بالاضافة الى ذلك فهو سلعة ذات مكانة هامة في التجارة الخارجية وبسبب ذلك فان أسعاره أصبحت ذات اهتمام واسع من طرف المحللين الاقتصاديين والشركات والدول سواء كانت مصدرة أو مستوردة له، وتعتبر التطورات والأوضاع السياسية والاقتصادية في عصرنا الحالي عنصر مؤثرا على تلك الأسعار وبالتالي تنعكس تلك الأوضاع على السوق البترولي أيضا، وبالنظر الى الجزائر بصفتها دولة تعتمد على البترول بشكل كبير فان هذه المادة وأسعارها تلعب دورا بارزا في الاقتصاد الجزائري ككل وقطاع المحروقات بشكل خاص والذي شهد تطورا ملحوظا منذ العقود الخمسة المنصرمة.

ومع تطور التجارة الخارجية والعلاقات الدولية بين البلدان أصبح عليها توثيق وتسجيل تلك المعاملات بشكل مفصل ثمن سجل أو بيان، يسمى هذا البيان ميزان المدفوعات وهو الذي يوضح وضع الدولة وعلاقتها مع العالم الخارجي حيث يشير من خلال بنوده أو لنسميها حساباته الى مدى كفاءة الاقتصاد الوطني للدولة ومدى مقدرتها على مواجهة التغيرات الدولية الخارجية.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى ما تحدثنا عنه بشكل مفصل كالتالي:

المبحث الأول: ماهية السوق البترولي الدولي

المبحث الثاني: وضعية قطاع المحروقات في الجزائر

المبحث الثالث: ماهية ميزان المدفوعات وخصائصه في الجزائر

المبحث الأول: ماهية السوق البترولي الدولي

مرت الصناعة البترولية في العالم بتغيرات وتطورات هامة وصاحبها ذلك تغيرات في أسعار البترول، وتمتاز السوق البترولية هي الأخرى بالتأثر الكبير بالأحداث العالمية ، وسنتطرق في هذا المبحث الى توضيح مفهوم السوق البترولي الدولي وأنواعه، بالاضافة الى أهم المتدخلين فيه ثم المرور الى أسعار البترول وأنواعها والعوامل التي تؤثر فيها

المطلب الأول : مفهوم السوق البترولي الدولي وأنواعه

أولا : مفهوم السوق البترولي الدولي

التعريف الأول :

"هو السوق الذي يتم التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة الى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، وهناك عوامل اخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية."[1]

تعريف ثاني :

"السوق العالمية للنفط هي سوق تضم كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة اخرى. ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه." [2]

---

[1] – بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر، (2000–2014)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص32.

[2] – بلقلة ابراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2014–2015، ص18–19.

ثانيـــا : أنواع الأسواق البترولية الدولية

تنقسم الى قسمين وذلك حسب موعد التسليم ويمكن ايجازها كالتالي[1]:

- **الأسواق الفورية:** ينطبق مفهوم السوق الفوري على الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتجات، وتتسم بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية، وتيسير وسائل الاتصال الدولي، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير، كما تعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط وحالة التوازن بين العرض والطلب؛

- **الأسواق الآجلة:** المقصود بها شراء عقود بترولية مستقبلية قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا والاحتفاظ لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود والتي لا تخضع إلى مراقبة محكمة، وما تجدر الإشارة إليه أن بعض العقود الآجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها إلا أن الغالبية يتم تسويتها نقدا وتستخدم العقود الآجلة للحماية من تقلبات الأسعار الفورية.

المطلب الثاني: أهم المتدخلين في السوق البترولي

يتشكل السوق البترولي من مجموعة من الأطراف البارزة تتفاعل في ما بينها حسب قوانين السوق منها المنتجة ومنها المستهلكة وندرجها كالتالي:

1- منظمة الدول المصدرة للبترول Opec:

تم تأسيس هذه المنظمة خلال المؤتمر الذي عقد في بغداد في 10-14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي المملكة العربية السعودية، ايران، العراق، الكويت، فنزويلا، وهذا تداركاً للضعف الذي عانت منه الدول المصدرة والمنتجة للنفط في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت اللاعب الأساسي في السوق النفطية.[2]

---

[1]- بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص19.

[2]- ماجد بن عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نشأتها، تطوراتها والتحديات التي تواجها**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الكويت، 2008، ص71.

2- دول أخرى خارج منظمة الأوبك:

تساهم مجموعة أخرى من الدول بنصيب كبير في انتاج وتصدير البترول في السوق العالمي، كما تمتلك احتياطات هامة من بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ودول الاتحاد السوفياتي سابقا، وتتمتع هذه الدول بحصة هامة من اجمالي العرض العالمي من بين هذه الدول روسيا والتي تحتل المرتبة الثانية في الانتاج العالمي بنسبة 12.3%.[1]

3- شركات النفط العالمية:

شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة الشركات الكبرى على جانب منها، فبين 1928 و 1934 تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاثة " اكسون – شـــل وبريتيش بتروليوم" ابرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف بـــ الكارتل (Cartel) العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، مكوناً بما يعرف بالشقيقات السبع Seven Sisters وهي: Shell Standard Jersey – Standard Oil of California - Gulf – Mobil – Texaco – British petrolume،

و قبل عقد السبعينات كانت هذه الشركات تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة وذلك من خلال احتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار، وأصبح انتاجها النفطي الذي كان يزيد عن 60% من الانتاج الاجمالي بداية 1973، لا يمثل في نهاية السبعينيات سوى 15% وفي أواخر التسعينات، وصارت تعرف بالشقيقات الخمس أو العمالقة الكبار Super Majors.[2]

4- الشركات الوطنية :

كان تأسيس هذه الشركات الوطنية من أهم التطورات التي أدت لتآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة،

---

[1]- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد –تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص110.

[2]- بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص20.

وأدت في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية، وتتمثل هذه الشركات في شركة أرامكو السعودية وشتات أويل وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة نفط الكويت، وشركة النفط البرازيلية ، وشركة بترول أبو ظبي الوطنية" أدنوك"، وشركة النفط الوطنية العراقية وغيرها من الشركات وقد ساهمت هذه الشركات في عملية دمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني، وتمكنت من أداء دور أكبر في تطوير اقتصادها المحلي.[1]

5- الوكالة الدولية للطاقة:

انشأت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط في 1973-1974 لغرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه OPEC ففي سنة 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون دعوة الى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن في 1974/2/11 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في اطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وشملت عضويتها 24 دولة صناعية ومقرها يقع في باريس.[2]

6- الشركات المستقلة :

ظهرت عدة شركات نفطية جديدة من خارج نادي الشركات النفطية الكبرى لممارسة عملية التنقيب والإنتاج طبقا لصيغ استثمارية جديدة تختلف عن اتفاقيات الامتياز، وتعرف هذه الشركات بالشركات المستقلة وكان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم اتجهت إلى الأسواق العالمية بحثا عن مصادر للنفط الخام، وتحقيقا لمزايا التكامل وضمانات التنويع، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئياً أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة، مثل: بترو براز Petrobras البرازيلية وSinopic الصينية.[3]

---

[1]- بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص21.

[2]- محمد بن بوزيان وعبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة أحمد بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص188.

[3]- بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص20.

المطلب الثالث : أســـعار البترول، أنواعها والعوامل المؤثرة فيها

أولا : تعريف أسعار البترول

تعريف أول :

"سعر النفط هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبراً عنها بالنقود، حيث ان مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه او طلبه أو الاثنين معا"[1]

تعريف ثاني :

" سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساساً لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي الى سنة وهي سنة الأساس"[2]

يمكن القول بعد هذه التعاريف أن السعر البترولي هو المقابل النقدي الذي يقاس بالدولار لوحدة من البترول والذي يقاس بالبرميل.

ثانيـــا : أنواع أسعار البترول :

1- الأسعار المعلنة :

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندارد أويل نيوجيرسي الامريكية عام 1880 عندما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعاراً على النفط المستخرج من آلآبار مباشرة بدون اشراك مستخرجيه في عملية التسعير.[3]

---

[1]- بيطام ريمة، مرجع سابق، ص16.

[2]- مرجع نفسه، ص16.

[3]- جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات – حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد 01، جوان 2016، ص 3-4.

2- الأسعار المتحققة :

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء التسهيلات أو حسومات يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري، والسعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن مخصوم منه الحسومات او التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع أو المشتري، كما أن هذه التسهيلات تعود لطرفين، وتتأثر الأسعار المتحققة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وظروف السوق البترولي.[1]

3- أسعار الاشارة :

تكون هذه الأسعار في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين الأسعار المعلنة و الأسعار المتحققة وقد طبقت لأول مرة من قبل الجزائر بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا في يوم 1965/07/28 و حددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أرضيها على احتساب العوائد الحكومية بهذه الأسعار اعتبارا من يوم 1/1/ 1967 و ليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.[2]

4- أسعار الكلفة الضريبية :

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية، و في نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية ، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال،[3] حيث:

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة

و عائد الحكومة = الربع + الضريبة

---

[1]- ادريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد- تلمسان، الجزائر2015-2016، ص96.

[2]- جاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص4.

[3]- مرجع نفسه، ص4.

5- الأسعار الآنية (الفورية):

برزت هذه الأسعار في السوق نهاية عام 1978 و ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء و تكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض و الطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع و الشراء.[1]

ثالثـــا: العوامل المؤثرة في تحديد أسعار البترول :

1- العرض والطلب: من المعروف أن استقرار السوق العالمية للنفط يعتمد على عوامل أساسية أهمها التفاعل بين العرض والطلب والموازنة بينهما بالسحب أو بالإضافة الى المخزون العالمي من النفط ومن شأن الاختلال الذي يلحق بواحد أو اكثر من تلك العوامل أن تنعكس آثاره في ارتفاع السعر أو انخفاضه.[2]

2- الموقع الجغرافي : إن الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير يؤثر تأثيرا بالغا في أسعار براميل النفط، حيث أنه كلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كانت أجور الشحن أقل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل ومنه تنخفض أسعار براميل النفط وهذا ما جعل بعض منافذ التصدير مثل مضيق هرمز ومضيق جبل طارق منافذ متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى.[3]

3 – العوامل الاستراتيجية والسياسية: يخضع انتاج البترول في مراحله المختلفة للعديد من العوامل غير الاقتصادية وخاصة الاستراتيجية والسياسية منها، مما يجعل أي محاولة لوضع أسس علمية واقتصادية موضوعية لتسعير البترول أمرا يخضع للاجتهاد والتنبؤ حتى ولو تمكن أي باحث من التحكم في عوامل العرض والطلب والأسواق، ولهذا فان أسعار البترول ستخضع في النهاية للموقف التفاوضي بين الشركات النفطية والدول المنتجة والدول المستهلكة، و ما بين الدول المنتجة في بعضها البعض.[4]

---

[1]- جاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص4.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الدار الجامعية للنشر، ط1، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 156.

[3]- خير الدين وحيد، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2012–2013، ص111.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع نفسه، ص 156.

4- الاحتياطي البترولي : الاحتياطي النفطي هو كمية النفط في باطن الأرض والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة، ويتغير هذا الاحتياطي مع الزمن حسب الظروف التقنية والاقتصادية، وتزايد الاحتياطي تزايدا ملموسا من 644 مليار برميل سنة 1980 الى 1.16 ترليون برميل سنة 2008، كما أن هناك علاقة عكسية بين حجم الاحتياطي البترولي وسعر البترول، حيث كلما انخفض الاحتياطي قل العرض وبالتالي ترتفع الأسعار.[1]

5- التغيرات الموسمية والعوامل البيئية : ان التغيرات الموسمية لها تأثير قليل على أسعار البترول لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار الا أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر، والكوارث التي حدثت مؤخرا كالتسونامي في إندونيسيا واعصار كاترينا في لويزيانا في الولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك.[2]

6- التقنيات المستعملة في الانتاج : إن استخدام التقنيات الحديثة في الصناعة الاستخراجية والتحويلية للنفط تؤدي إلى تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمختلف مراحلها وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وزيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول والمكامن النفطية وهذا يؤدي إلى التأثير على مجمل أسعار النفط.[3]

7- الحروب والصراعات الإقليمية :إن للحروب والصراعات الإقليمية تأثيرات كبيرة على أسعار النفط، ففي الحروب يزيد الطلب على النفط بشكل رهيب قصد تمويل العمليات العسكرية وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى أنه وخلال الحروب التي تكون أغلبها دائرة في مناطق إنتاج النفط تتوقف عمليات استخراج البترول، مما يؤدي إلى قلة المعروض منه ، وهذا يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعاره مثلما حدث في حرب الخليج الأولى والثانية.[4]

---

[1]- عبد الحميد لخديمي، سمية موري، **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر-مقاربة تحليلية وقياسية**، بحوث اقتصادية وعربية، العدد 07، جامعة بشار، الجزائر، 2015، ص150.

[2]- عبد الوهاب الشيخ قادر، **أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسة الدول**، بحث منشور على الموقع: http://diae.net/6739 تم الاطلاع عليه في: 2017/04/14 على الساعة 11:00 صباحا.

[3]- وليد نزهت، **نشأة أسعار النفط الدولية وأبعادها على سياسة الدول**، المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق أيام 20- 22 ديسمبر2011 منشور على الموقع : http://www.arab-oil-naturalgas.com ، تم الاطلاع عليه في 2017/04/15، على الساعة 08 ليلا.

[4]- خير الدين وحيد، مرجع سابق، ص113.

المبحث الثاني : وضعية قطاع المحروقات في الجزائر

يشكل البترول عصب الاقتصاد الجزائري نظرا لما يدره من مداخيل، ويعتبر قطاع المحروقات ذو أهمية بالغة لما يقدمه للقطاعات الأخرى، سنقدم في هذا المبحث لمحة حول المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر بالإضافة الى ايجاز أهميته في الاقتصاد الجزائر وتطور الانتاج من البترول ومشتقاته.

المطلب الأول : المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر

مر قطاع المحروقات في الجزائر بعدة مراحل بعد اكتشاف البترول في خمسينيات القرن الماضي وأخذ في التطور مع بداية الاستقلال عبر المراحل التالية:

1- مرحلة نظام الامتيازات 1962 - 1971 :

خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وبالأخص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية شبه تامة فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 19-10-1963 باعادة فتح باب المفاوضات من جديد، من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات ايفيان، واستجابت فرنسا بعد تردد كبير، وقدمت بعض التنازلات خلال اتفاق الجزائر لعام 1965 وفي 31-12-1963 أسست الجزائر شركة سوناطراك بموجب القانون 491/63 وهي شركة النفط والغاز في الجزائر وهذا لمباشرة السيطرة التدريجية على ثروات البلاد من بترول وغاز.[1]

2- مرحلة تأميم الثروات الوطنية: 1971 – 1986 :

بعد المفاوضات التي خاضتها الجزائر مع فرنسا، لم يتبقى لها إلا قرارا واحدا و هو قرار التأميم وتم ذلك ابتداء من 1971/02/24 وكانت أهم النتائج التي ترتبت على قرار التأميم وأثرت على قطاع المحروقات كالتالي :[2]

---

[1]- خير الدين وحيد، مرجع سابق، ص177.

[2]- زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد11 ،الجزائر، أوت 2008. ص5.

- ✓ التخلص من التبعية الاقتصادية للجزائر، والمتعلقة أساسا بالثروات الوطنية؛
- ✓ انهاء عقود الامتياز ذات صفة الاحتكارية في مراحل النقل والتسويق والانتاج النفطي؛
- ✓ تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات "ترايسا - سويغ – سوترا " وبيع مصنع لتسييل الغاز الطبيعي؛
- ✓ رفع نسبة مشاركة و سيطرة سوناطراك على 51% من عقود البحث و التنقيب؛
- ✓ تحول الدفع من الفرنك إلى الدينار الجزائري وفتح المجال لليد العاملة الوطنية.

وبعد هذه التأميمات تم توجيه مبلغ 9 مليار دولار للاستثمارات في قطاع المحروقات فاقت نسبتها 49 % من اجمالي الاستثمارات وكان ذلك من خلال المخطط الرباعي للسنوات 1970–1973، وانتقلت نسبة سيطرت شركة سوناطراك على الانتاج البترولي وأهم الحقول من 56% في 1971 الى 82% سنة 1980، وكان حقل حاسي مسعود من أهمها.[1]

3- مرحلة الاصلاحات 1986 – 2000 : تم اصدار قانون المحروقات سنة 1986 وهو أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات، و تضمن فتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية، ثم صدر بعد ذلك في 30 –11–1991 قانونا آخر وأدخل تعديلات هامة على القانون السابق تضمن تحسينات على نصه، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة، وقد تم بموجب ذلك استقطاب عدد من الشركات العالمية مثل : AGIP و PTRO CANADA وANADARCO وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة قامت الجزائر في فترة 1987–2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغت أكثر من 50 شركة، وبفضل تلك العقود تحقق 56 اكتشافاً نفطياً هاما، الأمر الذي أضاف الى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل.[2]

---

[1]– زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، مرجع سابق، ص6.

[2]– بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص128–129.

4- مرحلة تنمية قطاع المحروقات 2000- 2013

واصلت الجزائر الاصلاحات التي شرعت فيها وذلك لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية واعدة وتم اصدار قانون جديد في 28-04-2005 تحت رقم 07/05 حيث تم من خلاله انشاء الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات والوكالة لمراقبة النشاطات وضبطها وتم تجريد سوناطراك من السيطرة الانفرادية على قطاع المحروقات وأصبحت الوكالتين هما من يتوليان تسيير مراقبة القطاع البترولي، ومهمتهما ما يلي[1]:

- ✓ متابعة تنفيذ عقود البحث واستغلال المحروقات طبقا لهذا القانون بصفتها طرفا متعاقدا؛
- ✓ ترقية الاستثمارات في مجال البحث وابرام عقود استغلال المحروقات؛
- ✓ تسيير المعطيات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات، و تسليم رخص التنقيب؛
- ✓ القيام بطرح المناقصات عن المنافسة وتقييم عروض نشاطات البحث و الاستغلال؛
- ✓ دراسة مخططات التنمية والموافقة عليها، وتشجيع نشاطات البحث؛
- ✓ التأكد من أن استغلال موارد المحروقات يتم ضمن احترام المحافظة المثلى عليها؛
- ✓ القيام بإعداد مخطط على المديين المتوسط والطويل لقطاع المحروقات، بناءا على مخططات متوسطة وطويلة الأجل للمتعاقدين وإرساله إلى الوزير المكلف بالمحروقات في شهر جانفي من كل سنة.

وفي 20-02-2013 صدر قانون رقم 13-01 الذي يعدل ويتمم القانون 05-07 والمتعلق بالمحروقات وتضمن تعديلات على المادة 58 من القانون 07/05 وقد وردت أرقام هذه المواد المعدلة والمتممة في المادة الثانية من القانون 13-01، وبالإضافة الى ذلك تم ادراج مواد جديدة وتتعلق هذه التعديلات بتسهيلات للاستثمارات لاسيما الأجنبية منها وذلك في ما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها، كما حدد نسبة لا تقل عن 51% في ما يخص مشاركة شركة سوناطراك في عقود البحث والاستغلال.[2]

---

[1]- خير الدين وحيد، مرجع سابق، ص181-182.

[2]- مرجع نفسه، ص183.

المطلب الثاني : أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر على مادة البترول بشكل شبه كلي في اقتصادها وذلك بسبب تمتعه بعدة خصائص جعلته يشكل أهمية كبرى وتتمثل أهميته في[1]:

- ✓ ان مصدر حوالي ثلثي الانتاج المحلي متأتي من انتاج النفط والغاز الطبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات اضافة لكون أكثر من 60% من الايرادات العامة المحلية للميزانية العامة مصدرها صادرات البترول والغاز.
- ✓ يلعب البترول دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الانتاج والزراعة والصناعات التحويلية.
- ✓ تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5 % من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة.
- ✓ تعتمد صادرات الجزائر على التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية فهي تعتبر طرف مهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، اذ تتضح اهميتها في تمويل نفقات التجهيز.
- ✓ تساهم الجباية البترولية بشكل كبير في انعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.
- ✓ تساهم المحروقات في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في اطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات وفي التحويلات البتروكيمياوية.
- ✓ يستعمل البترول كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية من خلال تكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (بنزين، بوتان، الزيوت..).

[1] – http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_3833.html#.WPcjpo7ygdU تم الاطلاع عليه في 2017/04/19 على الساعة 11 صباحا.

المطلب الثالث: تطور انتاج البترول ومشتقاته في الجزائر

أولا : تطور انتاج البترول الخام والمكثفات

شهد انتاج البترول الخام والمكثفات تزايدا مستمرا خلال 2000 و 2010 حيث ارتفع الانتاج من 60 مليون طن سنة 2000 الى 79 مليون طن سنة 2007 وتم تسجيل تزايد في حجم انتاج قدره 6.5 مليون طن خلال سنة 2010 ووقدر انتاج الشركات الأجنبية بـــ 11 مليون طن سنة 2000 ثم انقل الانتاج الى 38 مليون طن سنة 2007 ثم 31.25 سنة 2010، وارتفعت بذلك نسبة مساهمتها من 18% الى 48% خلال الفترة 2000-2007 وهي مساهمة كبيرة في الانتاج الكلي للبترول الخام والمكثفات.[1]

ثانيا: تطور انتاج غاز البترول المميع GPL

ينتج غاز البترول المميع GPL أساسا من حقول الغاز الطبيعي، الى جانب استخلاصه من عملية معالجة البترول الخام وبقي الانتاج عند مستوى 8 و 9 مليون طن خلال الفترة 2000-2010 وبالرغم من أن انتاج غاز البترول المميع في مستويات منخفظة بالمقارنة مع انتاج البترول الخام والمكثفات، الا أن الشركات الأجنبية تساهم بنسبة تتراوح ما بين 12.5% سنة 2000 الى 33.33% سنة 2007 من الانتاج الكلي لغاز البترول.[2]

ثالثا: تطور انتاج الغاز الطبيعي GN

تنتج الجزائر ما يقارب 80 مليار م3 ويعد حقل الغاز "حاسي رمل" الأكبر في الجزائر حيث يشكل 3% من احتياطي الغاز العالمي و تقدر طاقة التصدير بـــ 38 مليار م3 بالنسبة للغاز الطبيعي وما يقارب 27 مليار م3 في الشكل السائل[3]، ويعتبر انتاج الغاز الطبيعي ارتفاعا خلال 2000-2010 من 140 الى 146 م3 حيث تنتج سوناطراك قرابة 120م3 بالاضافة للدور الهام للشركات الأجنبية التي انتقل انتاجها من 12 م3 الى 35 م3 سنة 2008.[4]

---

[1]- بوعشة مبارك، برجي نسرين، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، العراق، 2012، ص74.

[2]- مرجع نفسه، ص75.

[3]- Sonatrach," Rapport Annuel", 2006, p14, Algérie.

[4]- مبارك بوعشة، مرجع نفسه، ص75.

المبحث الثالث: ماهية ميزان المدفوعات وخصائصه في الجزائر

ينتج على المعاملات الخارجية لأي دولة استحقاقات ينبغي عليها تسويتها في الوضع الحالي أو مستقبلاً والتزامات يجب الوفاء بها تجاه الغير و في تاريخ معين ، و من هنا عليها إعداد بيان كافي وشامل تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق و ما عليها من التزامات وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات، سنقوم في هذا المبحث بتعريفه وابراز أهميته الاقتصادية ومكوناته بالاضافة الى خصائصه في الجزائر.

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

تتعدد تعاريف ميزان المدفوعات بالرغم من أنها تحمل نفس المعنى ولكن ارتئينا أن نقدم التعريفين التاليين:

- **التعريف الأول:**

هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريرا يأخذ قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد و بقية البلدان المتعاملة معه[1].

- **تعريف صندوق النقد الدولي IMF :**

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة، وتتعلق تلك المعاملات الاقتصادية بالسلع والخدمات والدخل، بالاضافة الى الحقوق والتزامات تجاه بقية دول العالم.[2]

---

[1]– عزي الأخضر، **اشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013، ص12.

[2]- IMF ,**Balance of payment manuel**, 4 edition, Washington, USA, 1977, p11

ثانيـــا : الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات

تكمن الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات في [1]:

- ✓ يعكس ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف...).
- ✓ تعطي تغيرات ميزان المدفوعات اشارة تشديد الرقابة أو تخفيضها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد ورسوم الترخيص والملكية نفقات المنشآت أو المستثمرين الأجانب؛
- ✓ يساهم ميزان المدفوعات في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة في السوق في الدولة المعنية وخصوصا في المدى القصير؛
- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الامكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبي؛
- ✓ يعكس قوة الصرف من خلال ظروف العرض والطلب للعملات الأجنبية؛
- ✓ أنه يظهر أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع والخدمات ما يحدد مدى تطور النشاط الاقتصادي ونتائج السياسة الاقتصادية.

وبالاضافة الى ذلك يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.[2]

---

[1]- عدنان تايه النعيمي، **ادارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص55.

[2]-زراقة محمد، **آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات- دراسة قيلسية- حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبو بكر القايد- تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص37.

ثالثا: تركيبة ميزان مدفوعات الجزائر: جدول (1 : 1)

البيـــــان	المبالـــغ
الرصيد الخارجي الجـــاري	
الميزان التجاري	
الصادرات (f.o.b)	
المحروقات	
أخرى	
الواردات (f.o.b)	
خدمات، خارج العوامل، صافي	
دائن	
مدين	
دخل العوامل، صافي	
دائن	
مدين	
دفع الفوائد	
أخرى	
منها : حصة شركاء المؤسسة المطنية للمحروقات	
تحويلات صافية	
رصيد حسـاب رأس المـال	
حساب رأس المال	
الاستثمار المباشر (الصافي)	
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	
السحب	
الاهتلاك	
الأخطاء والسهو، صافي	
الرصيد الاجمـــالي	
التمويل	
زيادة الاحتياطات الاجمالية (-)	
اعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي	
حقوق أخرى للاستلام ناتجة عن التوظيف	
مخصصات حقوق السحب الخاصة	
وضعية الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي	
الاحتياطات الاجمالية (بدون ذهب)	
بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات من غير العوامل	
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار امريكي/برميل)	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على جدول ميزان المدفوعات حسب البنك المركزي الجزائري.

المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات

أولا: رصيد العمليات الجاريـــة.

وهوالحساب الجاري والذي يسجل جميع المعاملات المتعلقة بتصدير واستيراد السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد خلال فترة زمنية معينة، الحساب الجاري يحتوي على الاستلامات والمدفوعات المتعلقة بجميع المعاملات من العناصر المنظورة، البنود غير المنظورة والتحويلات من جانب واحد،[1] وهذا الميزان بدوره ينقسم إلى:

1- ميزان تجارة السلع: وهو الميزان الذي يستوعب معظم عمليات الدولة الخارجية نظرا لاحتوائه على تجارة الدولة الخارجية خلال السنة، سواء تمثلت تلك التجارة في تجارة السلع أو في تجارة الخدمات،[2] ويقسم إلى[3]:

أ -التجارة السلعية (التجارة المنظورة) : وتمثل تجارة الدولة من الصادرات و الواردات التي تعبر حدود الدولة، سواء من الداخل إلى الخارج أو من الخارج إلى الداخل يكون الجانب الدائن منه للصادرات لأنها تزيد من المقبوضات، أما الجانب المدين فيكون للواردات لأنها تزيد من المدفوعات الدولية، أما رصيد هذا الميزان فيكون الفرق بين الصادرات و الواردات، أي يقصد بالميزان التجاري كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات ذات المعنى المحسوس.

ب- تجارة الخدمات (التجارة غير المنظورة): وهي تمثل جميع الخدمات المتبادلة بين البلد المعني و العالم الخارجي، وهي تشمل :

- ✓ خدمات النقل: وتتضمن المدفوعات التي تتعلق بمختلف أنواع خدمات النقل التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين أو العكس، وكذا أجور شحن البضائع وثمن تذاكر السفر...الخ؛

---

[1]- Smiriti Chand, **Components of Balance of Payments, an article on:** http://www.yourarticlelibrary.com Visited in: 19/04/2017 at: 12 :20 AM.

[2]- محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2009- 2010، ص7

[3]- مرجع نفسه، ص8.

- ✓ خدمات التأمين: ويشمل جميع المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين) نقل البضائع، الحياة، وبما في ذلك إعادة التأمين؛
- ✓ الرحلات إلى الخارج: وتشمل مصروفات المسافرين للسياحة أو العلاج أو الدراسة...)؛
- ✓ الدخول من الاستثمارات الخارجية وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج؛
- ✓ واء كانت استثمارات مباشرة (فوائد وأرباح) أو أرباح أسهم وفوائد قروض أو سندات؛
- ✓ العمليات الحكومية: وتشمل مدفوعات الحكومة منها العسكرية وغير العسكرية المساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة ونفقات البعثات الدبلوماسية...)؛
- ✓ القيد في ميزان تجارة الخدمات يكون بنفس المنهج في ميزان تجارة السلع، ويعبر كل منهما عن ميزان العمليات الجارية بالمفهوم الضيق.

2- ميزان التحويلات من جانب واحد: وهي التحويلات التي تتم من طرف واحد ولا تلتزم الجهة المستفيدة بالدفع فهي لا تؤثر بصفة مباشرة على الدخل و الإنتاج المحليين، ويدخل في هذا الميزان كافة الهبات و التعويضات سوءا أخذت شكلا نقديا أو عينيا، ويتم القيد في هذا الميزان على أساس أن التحويلات التي حصلت عليها الدولة في الجانب الدائن، أما التحويلات إلى الخارج فتقيد في الجانب المدين[1].

ثانيـــا : حســـاب رأس المـــال

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رؤوس الأموال سواء كانت أصولا حقيقية أو مالية من دولة لأخرى وعادة ما يتقسم الى قسمين:

أ- حساب رأس المال طويل الأجل: يشمل رؤوس الأموال المحولة من والى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل ولمدة تزيد عن سنة ويشمل هذا الحساب:[2]

- ➢ الاستثمار المباشر: أي قيام فرد أو مشروع أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى خلال فترة تزيد عن سنة؛

---

[1]- محمد صلاح، مرجع سابق، ص8.

[2]- مرجع نفسه، ص10.

- الأوراق المالية: أي شراء أسهم وسندات أجنبية باعتبارها أدوات ائتمان طويلة الأجل؛
- القروض طويلة الأجل: وهي القروض تزيد مدتها عن سنة سواء كان أحد الأطراف مقرض أو مقترض، فردا أو مشروعا أو حكومة أو هيئة عامة مثل البنك الدولي؛
- رؤوس أموال أخرى.

ب – حساب رأس المال قصير الأجل : وهو القسم الثاني من حساب رأس المال ويخص المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية، وذلك تمييزا لها عن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الى البلد، فانها تقيد في الجانب الدائن، أما تلك التي تأخذ اتجاهها الى خارج البلد، فانها تقيد في الجانب المدين، وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لأجل أغراض عديدة منها التهرب أو الخوف من بعض الظروف كالأزمات والحروب، والرغبة في تحقيق دخل أكبر مثل شراء أصول أجنبية قصيرة الأجل كأذونات الخزينة والأوراق التجارية، او ايداع رأس المال لفترة قصيرة في أحد البنوك الأجنبية والاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة نسبيا، بالاضافة الى ذلك غرض المضاربة ويحدث هذا عند توقع تغيرات ملموسة في قيمة عملة أحد البلدان لأسباب عديدة منها تحويل الأموال لشراء العملات قبل ان يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي.[1]

ثالثـــا: حساب السهو والخطأ :

من الناحية النظرية، يجب أن يكون رصيد الحساب الرأسمالي والمالي مساويا ومتوازنا لرصيد الحساب الجاري، ولكن من الناحية العملية لا يتحقق ذلك إلا باستخدام بند موازنة يسمى صافي الأخطاء والسهو، وتعوض هذه الأداة عن العديد من الأخطاء والسهو في بيانات ميزان المدفوعات، مما يجعل رصيد ميزان المدفوعات النهائي صفرا.[2]

---

[1]- عزي الأخضر، مرجع سابق، ص22.

[2] -Economics Online, **Balance of payments**, an article on: http://www.economicsonline.co.uk, visited in 19/04/2017 at: 03 pm.

رابعـــا: الاحتياطات الدولية الرسمية :

يسجل في هذا البند من ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات وذلك بغرض اجراء التسوية الحسابية لصافي العجزاو الفائض في ميزان المدفوعات ويقصد بالعجز او الفائض على وجه التحديد النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والرأسمالية معا، فيتحقق عجز في ميزان المدفوعات عندما يكون مجموع الجانب المدين في ميزان المعاملات الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية اكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما، ويتحقق الفائض في الحالة العكسية، ومن خلال التسوية الحسابية للعجز بالتحركات في عناصر الاحتياطات الدولية يتوازن ميزان المدفوعات، ويتشكل هذا البند من الذهب النقدي لدى السلطات النقدية ورصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية والودائع الجارية بالاضافة الى الأصول الوطنية قصيرة وطويلة الأجل ومبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل الوتي تحتفظ بها السلطات النقدية، اضافة الى موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة استخدامها وفقا للاتفاقات الرسمية المعروفة.[1]

المطلب الثالث: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

ان الخصائص التي يتميز بها ميزان المدفوعات الجزائري قد نتجت عن أمرين أولهما تدني الأداء الاقتصادي والتبعية للدول المتقدمة الكبرى، أما الأمر الثاني فهو تطور العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية التي تمتاز بعدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية بما فيها الجزائر، وندرج هذه الخصائص كالتالي:

1- عدم استقرار أسعار الصادرات :

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار

[1]- عزي الأخضر، مرجع سابق، ص23-24.

كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات، وتتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير كما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، واضافة على ذلك تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات، أما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات يؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.[1]

2- ضعف قاعدة الانتاج :

تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها كما سبق الإشارة إلى ذلك وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي، ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على الصناعة الخفيفة وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.[2]

---

[1]- الجوزي جميلة، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص229.

[2]- مرجع نفسه، ص230.

ويعود التدني في قاعدة الانتاج الى الخيارات السيئة للتخصص الدولي، فالنظام الانتاجي يمتاز بالصلابة، ويصعب على الجزائر إجراء إصلاحات كبيرة للمعدات الصناعية وتطوير إنتاجية العمل، لأن هناك ارتفاع في معدل الدوران في مجال الصناعة، الأمر الذي يجعل من الصعب العثور على العمال مع المهارات الشخصية والتأهيل، ونتيجة لذلك لا تنتج البلاد منتجات ذات قيمة مضافة عالية.[1]

3 – تدني معدل التبادلات الدولية :

يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للجزائر و الدول النامية عموما فيما يلي[2]:

- ✓ مرونة الطلب على السلع الأولية وهي صادرات الدول النامية؛
- ✓ المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها؛
- ✓ اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار؛
- ✓ التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي بين الدول النامية والمتقدمة، والذي يتم من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وبالتالي تعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر؛
- ✓ إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية والذي تم اقراره في جولة الأورغواي، وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعارها وترتب عنه ارتفاع كبيرفي فواتيرة الغذاء بالنسبة للجزائر.

---

[1] -Farid boukerrou, Samira djaalab, **Balance des paiement, taux de change et dévaluation de la monnaire en Algérie**, Revue sciences humaines, N 40, Décembre 2013, p64.

[2] – الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص229–230.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الطرح السابق يمكن القول أن مفهوم السوق البترولي ينطوي على عدة أطراف تلعب دورا بارزا في الساحة الدولية وتؤثر وتتأثر بأسعار البترول وبالاضافة الى هذا هناك عوامل وظروف دولية أخرى عديدة تتحكم في سعر البترول مثل العوامل المناخية، الأزمات، والحروب والاحتياطات منه وبما أن تلك الأسعار تتحدد على المستوى الدولي فان التحكم فيها ينبغي أن يكون على الساحة الدولية باتحاد عدة أطراف فعالة مثل منظمة أوبك، ونظرا لصعوبة التحكم في الأسعار محليا فان الموازين الخارجية متمثلة في ميزان المدفوعات وأرصدته في الجزائر والذي يعتمد على صادرات المحروقات يمتاز بعدم الاستقرار وذلك لضعف الانتاج وتدني حجم المبادلات والتي تمتاز هي الأخرى باللاتكافئ فهي تنعكس على الصورة العامة لميزان المدفوعات باعتباره المرآة العاكسة لاقتصاد الدولة وذلك نظرا لما توضحه أرصدته من ارتفاع وانخفاض، أما قطاع المحروقات في الجزائر فقد امتاز منذ مطلع الألفية الثانية بالتطور الكبير في الانتاج البترولي ومشتقاته، ومنتجات هذا القطاع والأسعار العالمية هي التي تحدد وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل الثاني

أثر تغيرات أسعار البترول

على ميزان المدفوعات في الجزائر

خلال 2000-2015

تمهيـــد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يتم الاعتماد فيه بشكل شبه كلي على مداخيل الثروة البترولية من صادرات البترول ومشتقاته، ويتأثر ميزان المدفوعات الجزائري بشكل كبير بالتقلبات التي يتميز بها سعر البترول فهو بذلك يبقى خاضعا للظروف والاوضاع الدولية التي تغير مسار أسعار البترول بالارتفاع والانخفاض مرة تلو أخرى، ويلعب سعر البترول دورا بارزا ليس فقط في الصادرات وانما حتى في الأرصدة الأخرى لميزان المدفوعات الجزائري مثل الميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطات من الصرف الأجنبي، وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى كيفية تأثر ميزان المدفوعات الجزائري ومختلف أرصدته بتغيرات أسعار البترول كالتالي :

- ✓ **المبحث الأول :** أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري والحساب الجاري.
- ✓ **المبحث الثاني :** أثر أسعار البترول على المديونية الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وحساب رأس المال.
- ✓ **المبحث الثالث :** تحليل أثر أسعار البترول على الاحتياطات والرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات والاجراءات المتبعة لتقليص العجز.

المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري والحساب الجاري

يعتبر الميزان التجاري أهم مكونات ميزان المدفوعات فهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي من صادرات و واردات الدولة، و تكمن الخاصية الأساسية للميزان التجاري الجزائري في ارتباطه بالصادرات البترولية و هو حال الحساب الجاري أيضا، في هذا المبحث سوف نتطرق الى أثر تغيرات التي طرأت على أسعار البترول على كل من الميزان التجاري بما فيه من صادرات وواردات بالاضافة الى حركة ميزان الحساب الجاري.

المطلب الأول: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الصادرات والواردات

بما أن الاقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي بحت فان صادراته هي ذات نمط وحيد في الغالب ولذلك فان أي تذبذب في أسعار البترول يؤدي الى عدم ثبات الصادرات وبالتي حدوث تغيرات في حجم فاتورة الواردات أيضا.

أولا : تطور الصادرات

تشكل صادرات البترول في الجزائر نسبة 97 % من اجمالي الصادرات الكلية اذن فأسعار البترول تؤثر بشكل كبير في حصيلة الصادرات هذه، ويوضح الجدول التالي تطور حجم الصادرات من المحروقات واجمالي الصادرات مقارنة مع التطورات الحاصلة في أسعار البترول خلال السنوات 2000- 2015.

من خلال الجدول (2 :1) يتبين لنا أن أسعار البترول وحجم الصادرات البترولية واجمالي الصادرات لم تعرف الاستقرار بل أخذت في التذبذب المتسمر ونظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على البترول بصفة شبه كلية في صادراته، فان التذبذب الحاصل في أسعاره أدى الى احداث تغير كبير في حجم الصادرات الاجمالية، حيث انتقلت من 21.06 مطلع سنة 2000 الى 19.09 سنة 2001 ويعود ذلك الى تدني سعر برميل البترول من 27.60 الى 23.12 والسبب في ذلك هو أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 والركود الذي شهده اقتصاد الاتحاد الأوروبي، بقي سعر البترول متدنياً خلال السنتين 2001 و

2002 ثم أخذ في الارتفاع بشكل متسارع منتقلا من 24.36 دولار للبرميل الى 36.05 سنة 2004 مما جعل حجم الصادرات ينتقل الى 32.22 مليار دولار.

جدول (2 - 1): تطور صادرات البترول واجمالي الصادرات وأسعار البترول خلال 2000-2015. الوحدة: مليار دولار.

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات البترول	أسعار البترول (دولار للبرميل)
2000	21.65	21.06	27.60
2001	19.09	18.53	23.12
2002	18.71	18.11	24.36
2003	24.47	23.99	28.10
2004	32.22	31.55	36.05
2005	46.33	45.59	50.64
2006	54.74	53.61	61.08
2007	60.59	59.61	69.08
2008	78.59	77.19	94.50
2009	45.19	44.41	61.06
2010	57.09	56.12	77.45
2011	72.88	71.66	112.94
2012	71.73	70.58	111.45
2013	64.37	63.32	108.97
2014	59.99	58.36	96.29
2015	34.56	33.08	53.06

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مختلفة للبنك المركزي وموقع منظمة أوبك : www.opec.org

واصل حجم الصادرات الكلية الارتفاع الى مستويات كبيرة وبنسب متزايدة الى غاية سنة 2008 حيث سجلت مستوى قدره 78.59 مليار دولار وذلك بسبب الارتفاع الكبير والمتواصل لسعر البترول الذي بلغ في نفس السنة 94.50 دولار للبرميل وتبقى صادرات المحروقات هي التي تسيطر على اجمالي الصادرات الجزائرية التي تمثل أساسا 97.8% من

اجمالي الصادرات وقدرت نسبة الارتفاع بـــ 44.85% مقارنة مع سنة 2007، سعر البترول هذه السنة هو سعر جيد سمح بالرفع من حصيلة الصادرات الجزائرية ولكن وفي عالم تتغير أحواله لم يبقى هذا السعر على حاله حيث تهاوى سعر البرميل الى 61.06 دولار بسبب الأزمة المالية التي بدأت تظهر منذ سنة 2008 وتفشت بشكل جلي سنة 2009 وأدى ذلك الى تدني حجم الصادرات الى 45.19 مليار دولار وسجل بذلك انخفاضا قدره 34.10 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة.

واصلت الصادرات الارتفاع مجددا لغاية سنة 2011 وسجلت 72.88 مليار دولار وذلك لتحسن سعر البرميل والذي بلغ 112.94 دولار وهي أعلى قيمة وصلت اليها أسعار البترول، ومنذ هذه السنة أخذت أسعار البترول في التدني تدرجياً الى أن انهارت بشكل كبير بداية من شهر أكتوبر سنة 2014 و وصلت سنة 2015 الى 53.06 دولار للبرميل ويعود ذلك الانخفاض الشديد في أسعار البترول الى المعروض الكبير منه في مقابل طلب منخفض بسبب الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو وتطوير الولايات المتحدة لاستخراج النفط الصخري وأصرت منظمة أوبك على عدم خفض الانتاج وبسبب ذلك انخفضت حصيلة الصادرات من 72.66 مليار دولار سنة 2011 الى 34.56 مليار دولار نهاية سنة 2015 حيث لم تنخفض الى هذه المستويات منذ عشر سنوات، هذا ما خلفه الاعتماد على تصدير منتوج واحد، حتى أسعاره تخضع الى عوامل وظروف دولية خارجية بحتة لايمكن التحكم فيها داخلياً.

ثانيـــا : تطـــور الواردات

تتأثر الواردات الجزائرية مثلها مثل الصادرات وذلك لأن جزء من الواردات يعتمد على حجم الصادرات، وتلعب تغيرات أسعار البترول دورا مباشرا في تغير حجم فاتورة الواردات وذلك من خلال توفر الوسائل الخاصة بالدفع الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى فان ارتفاع أسعار البترول يؤدي الى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج وهذا ما ينعكس على قيمة الصادرات والتي تنعكس

بدورها على أسعار الواردات، ويوضح الجدول التالي تطور حجم الواردات وعلاقته بتطور أسعار البترول خلال (2000-2015).

جدول (2-2) تطور الواردات مع أسعار البترول خلال (2000-2015). الوحدة: مليار دولار.

السنوات	الواردات	أسعار البترول (دولار للبرميل)
2000	9.35	27.60
2001	9.48	23.12
2002	12.01	24.36
2003	13.32	28.10
2004	17.95	36.05
2005	19.86	50.64
2006	20.68	61.08
2007	26.35	69.08
2008	37.99	94.50
2009	37.40	61.06
2010	38.39	77.45
2011	46.92	112.94
2012	51.56	111.45
2013	55.06	108.97
2014	59.67	96.29
2015	52.64	53.06

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مختلفة للبنك المركزي وموقع أوبك: www.opec.org.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2008 شهدت ارتفاع كبير ومتواصل لحجم الواردات وذلك نظرا للارتفاع الذي شهدته أسعار البترول في هذه الفترة حيث انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2008 الى 94.50 دولار للبرميل سنة 2008 ما أعطى قدرة للجزائر على الاستيراد نظرا لقدرة عائدات الصادرات المتأتية من ذلك الارتفاع الكبير لأسعار البترول على تغطية فواتير هذه الواردات، ويعود الارتفاع المتواصل

في حجم الواردات أيضاً الى السياسات التنموية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الانعاش ودعم النمو والتي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات، وخلال سنة 2009 وبعدما انخفضت الواردات بشكل طفيف مقارنة بسنة 2008 حيث سجلت 37.40 مليار دولار بسبب انخفاظ سعر البترول الى 61.06 دولار شهدت بعدها ارتفاعاً طفيفاً سنة 2010 بنسبة 4% وحسب معطيات بنك الجزائر فان الواردات هذه السنة كان من بينها أكثر من 60% عبارة عن سلع التجهيز وسلع أخرى نصف مصنعة وهذا تحت اجراءات حذرة تم اتخاذها لمواجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية.

واصلت الواردات الارتفاع الى 46.92 مليار دولار سنة 2011 ثم ارتفعت ما بين سنة 2012 و 2013 من 51.57 مليار دولار الى 55.06 بنسبة قدرها 6.8% ويعتبر هذا المستوى من الواردات غير قابل للاستمرار وذلك بالنظر الى طابع الصادرات سواء من جانب الحجم أو القيمة، تأتي في مقدمة هذه الواردات مواد التجهيز الصناعية وفي المرتبة الثانية المنتجات شبه تامة الصنع، وهذا المستوى من الواردات يناقض الأهداف المرتقبة للاجراءات الاحترازية والتي تم اتخاذها سنة 2009 لمواجهة الصدمة الخارجية، وفي سنة 2014 سجلت الواردات 59.67 مليار دولار أي أنها ارتفعت عن سنة 2013 بمقدار 8.5% هذا ما يدل على تزايد مستويات الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية ورغم الانخفاض في أسعار البترول في هذه السنة الى 96.29 دولار الا أنه وبالنظر الى وجود احتياطي كبير من الصرف الأجنبي بالإمكان تغطية الواردات ولكن سرعان ما سيؤدي ذلك الى تآكل الاحتياطي من الصرف الأجنبي ، أما في سنة 2015 وبعدما عرفت الواردات التزايد المستمر انخفضت الى 52.65 مليار دولار أي ما يشكل انخفاضا بنسبة 11.8% مقارنة مع 2014 وخص هذا الانخفاض كل مجموعات السلع تقريباً، وكان بسبب التدني الحاد في أسعار البترول التي وصلت الى 53.06 دولار سنة 2015 وذلك ما جعل عائدات الصادرات غير قادرة على تغطية الواردات.

المطلب الثاني : أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري

يلعب البترول الدور الأساسي في التجارة الخارجية للجزائر وبالتالي فان رصيد الميزان التجاري يبقى خاضعاً لحجم الصادرات منه، ويعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات فهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي والخاصة بمجمل حركة صادرات و واردات الدولة من ونحو دول أخرى خلال فترة زمنية معينة تكون غالباً سنة، ويوضح الجدول التالي تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري.

جدول (2- 3) رصيد الميزان التجاري خلال (2000-2015). الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	21.65	9.35	12.30
2001	19.09	9.48	9.61
2002	18.71	12.01	6.70
2003	24.47	13.32	11.14
2004	32.22	17.95	14.27
2005	46.33	19.86	26.47
2006	54.74	20.68	34.06
2007	60.59	26.35	34.24
2008	78.59	37.99	40.60
2009	45.19	37.40	7.78
2010	57.09	38.39	25.96
2011	72.88	46.92	25.16
2012	71.73	51.56	20.16
2013	64.37	55.06	9.72
2014	59.99	59.67	0.32
2015	34.56	52.64	18.08 -

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مختلفة من بنك الجزائر.

من خلال الجدول يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري لم يعرف الثبوت في قيمه بل عرف تذبذباً منذ بداية فترة الدراسة حيث سجل في سنة 2000 ما قيمته 12.30 مليار دولار كفائض ثم أخذ في التدني الى 6.27 سنة 2002 وذلك راجع لتراجع حصيلة الصادرات التي انخفضت من 21.65 مليار دولار سنة 2000 الى 18.71 مليار دولار سنة 2002 بسبب تندي سعر البترول من 27.60 سنة 2000 الى 24.36 دولار سنة 2002 والسبب الآخر لتناقص رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة هو التزايد في حجم الواردات والتي انتقلت من 9.35 مليار دولار الى 12.01 وتعود أسباب انخفاض البترول خلال هذه الفترة الى عدة احداث من بينها اضراب العمال الفنزويليين في قطاع النفط، وزيادة حجم الانتاج البترولي من طرف دول خارج الأوبك من أهمها روسيا، وابتداء من سنة 2002 الى غاية سنة 2008 واصل رصيد الميزان التجاري تسجيله للفوائض وبحجم متزايد حيث انتقل من 6.27 مليار دولار الى 40.60 مليار دولار وتشكل هذه القيمة أكبر فائض سجله الميزان التجاري للجزائر، وذلك نظرا لارتفاع أسعار البترول التي انتقلت الى 99.97 دولار للبرميل وشكل معدل الارتفاع في الرصيد ما بين 2002 و 2008 ما نسبته 34.62 % وتزامن مع ارتفاع سعر البترول بشكل واضح.

أما في سنة 2009 ومع تفشي الأزمة المالية العالمية وتدني سعر البترول الى 62.29 وبسبب تقلص الصادرات من 78.39 مليار دولار الى 45.19 مليار دولار أدى ذلك الى تقلص الفائض في رصيد الميزان التجاري من 40.60 الى 7.78 مليار دولار، ومع بداية سنة 2010 أدى الميزان التجاري أداء معتبرا بعد أن ارتفع الى 25.96 مليار دولار نظراً للتحسن من جديد لسعر البترول الذي بلغ في نفس السنة 80.15 دولار وشكلت نسبة الارتفاع في الرصيد ما نسبته 26.4% وهو ارتفاع بمقدار 18.20 مليار دولار، وبعد سنة 2010 والفائض في الميزان التجاري يسجل تناقصاً مستمراً الى أن وصل سنة 2014 الى 0.32 مليار دولار وذلك بسبب الصدمة الجديدة لسعر البترول والتي انخفض خلالها سعر

البترول الى 58.36 دولار للبرميل في السداسي الثاني من 2014 ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وسجل الميزان التجاري عجزا كبيرا جدا بقيمة 18.08 مليار دولار سنة 2015 وذلك بسبب التدني أكثر لسعر البترول الذي وصل الى 53.06 ، وهذه أول مرة يصل فيها لهذا المستوى خلال فترة الدراسة، السبب الرئيسي للتذبذب الحاصل في الميزان التجاري للجزائر هو الاعتماد الكبير على الصادرات البترولية في اجمالي الصادرات اذا فأي تغير في سعر البترول سوف يؤدي تذبذب الميزان التجاري بين الفائض والعجز.

شكل (2-1): أثر تغير سعر البترول على رصيد الميزان التجاري خلال 2000-2015

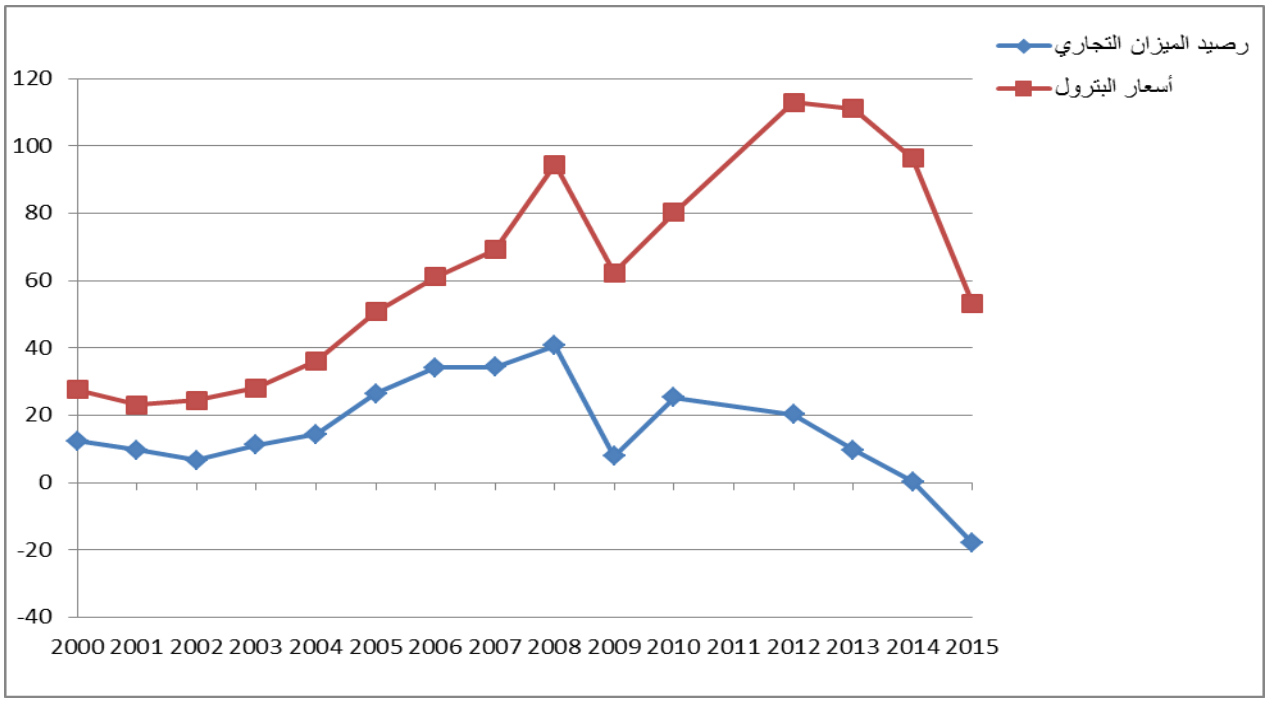

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (02 -04)

ومن خلال الشكل يتبين أن حركة رصيد الميزان التجاري تخضع بشكل كبير لأسعار البترول وذلك بالنظر الى التدني الحاصل في المنحنى بالتزامن مع السنوات التي حدثت فيها الأزمات البترولية بداية من أزمة 2001 ثم أزمة سنة 2009 وبعدها تأتي الأزمة الأخيرة والتي لم يسبق لها مثيل حين تهاوى سعر البترول لـــ 53 دولار سنة 2014 والأمر كذلك بالنسبة للصادرات والواردات.

المطلب الثالث : أثر أسعار البترول على حركة الحساب الجاري

يعكس الحساب الجاري تدفق الأموال من دولة ما ودول أجنبية أخرى في مدة زمنية محددة، ويحتوي على الصادرات والواردات بالاضافة الى أرباح الاستثمارات في الدول الأجنبية والتحويلات كمكافآت الأرباح بالاضافة الى باقي المساعدات، ويتأثر الميزان الجاري بصفته جزء من ميزان المدفوعات مثله مثل الميزان التجاري بأسعار البترول في الجزائر والجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزان الجاري مع تغيرات أسعار البترول.

الجدول (2-4) حركة الحساب الجاري وتغيرات أسعار البترول خلال (2000-2015)
الوحدة: مليار دولار.

السنوات	رصيد الحساب الجاري	أسعار البترول
2000	8.93	27.60
2001	7.06	23.12
2002	4.37	24.36
2003	8.84	28.10
2004	11.12	36.05
2005	21.18	50.64
2006	28.95	61.08
2007	30.54	69.08
2008	34.45	94.50
2009	0.41	61.06
2010	12.16	77.45
2011	17.76	112.94
2012	12.41	111.45
2013	0.99	108.97
2014	9.27-	96.29
2015	27.47-	53.06

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مختلفة للبنك المركزي، وموقع أوبك: www.opec.org.

ما يمكن أن نلاحظه من خلال الجدول هو أن الحساب الجاري قد حقق فوائض متواصلة خلال السنوات 2000- 2008 حيث سجل 8.93 مليار دولار سنة 2000 ثم انخفض الى 7.06 مليار دولار سنة 2001 ثم انخفض الفائض مجددا إلى 4.37 مليار دولار سنة 2002 مؤكدا بذلك ارتباطه الوثيق بالصادرات والتي تعتمد على أسعار البترول، وأخذ هذا الفائض في الارتفاع مرة أخرى إلى أن وصل الى 8.84 مليار دولار سنة 2003 ثم انتقل سنة 2007 إلى 28.95 مليار دولار ثم سجل رصيد الميزان الجاري أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة وذلك سنة 2008 بفائض قدره 34.45 مليار دولار والسبب في ذلك هو زيادة العائدات من البترول الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة والتي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 الى 94.50 دولار سنة 2008 وهو ما شكل قفزة في الأسعار لم تشهدها من قبل، جعلت من الصادرات ترفع من حجم الفائض في الميزان الجاري ككل، أما في سنة 2009 ومع الهبوط أسعار البترول الى مستوى 61.06 دولار تقلص رصيد الحساب الجاري بسبب ذلك الى 0.41 مليار دولار وهي أقل قيمة يصل اليها في فترة الدراسة، وذلك بسبب أزمة 2009 ذات الصلة بالأزمة المالية والاقتصادية الدولية، عاد الحساب الجاري ليسجل فائضا معتبرا في سنة 2010 بقيمة 12.16 مليار دولار وهو ما يشكل 7.5% من الناتج المحلي الاجمالي وارتكز في هذا الفائض على ارتفاع عائدات الصادرات من المحروقات والتي ارتفعت بنسبة 26.4% مقارنة مع 2009 وذلك بفضل التحسن المتواصل لسعر البترول الذي وصل في نفس السنة الى 77.45 دولار للبرميل وحسب البنك المركزي الجزائري فان الحساب الجاري قد استفاد بشكل كبير من هذا الارتفاع في سعار البترول على الرغم من وجود عجز في الخدمات.

وفي سنة 2011 سجل رصيد الميزان الجاري فائضا قدره 17.76 مليار دولار وذلك نضرا للارتفاع في سعر البترول والذي بلغ في نفس السنة 112.94 دولار مكن رصيد الميزان الجاري من الانتقال بقيمة 5.6 مليار دولار بين 2010 و 2011، أما سنة 2013 فقد انخفض الفائض الى مستوى جد متدني بقيمة 0.99 بالرغم من وجود ارتفاع في أسعار

البترول لحد 109 دولار، ويعود هذا التدني المفاجئ في الميزان الجاري الى[1]:

- ✓ انخفاض التحويلات الصافية من 3.16 مليار دولار سنة 2012 الى 2.79 مليار دولار سنة 2013 وذلك بموجب حصص الشركاء في قطاع المحروقات؛
- ✓ وجود عجز متواصل انتقل من 3.09 الى 4.52 مليار دولار ما بين 2012 و 2013 في بند خدمات العوامل أي الفوائد المتأتية من الاحتياطي من العملة الصعبة؛
- ✓ تفوق حجم الاستثمار على الادخار، أي وجود انفاق داخلي يفوق تدفق الثروة المنتجة.

الشكل (2-2) أثر تغير سعر البترول على حركة الحساب الجاري خلال 2000-2015

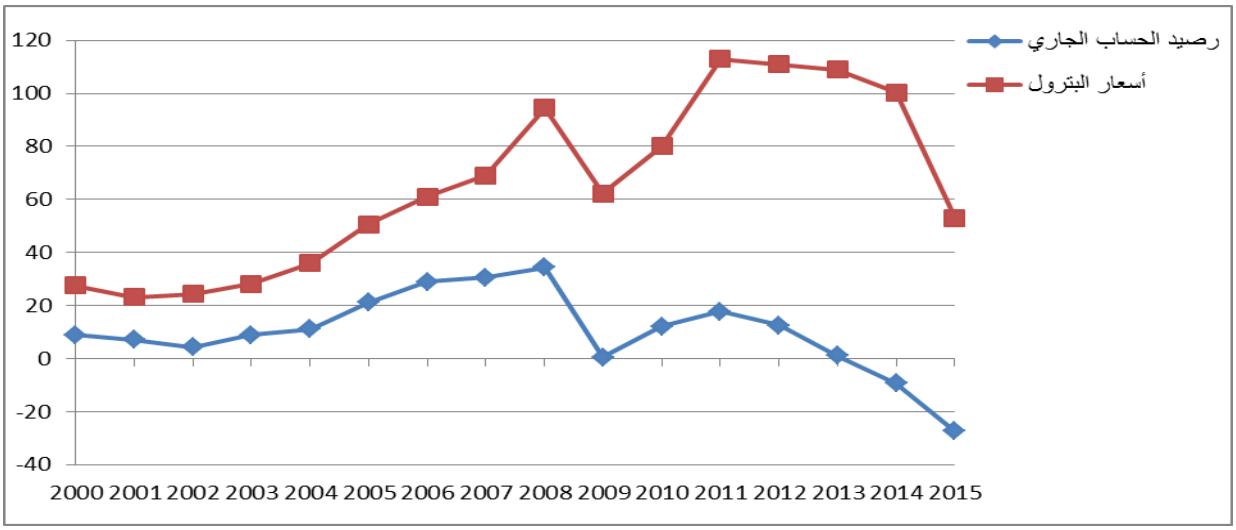

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2-4).

ومن خلال الشكل يتبين أن التقلص لم يتوقف عند مستوى 0.99 مليار دولار سنة 2013 فحسب بل وسجل عجزا بمقدار 9.27 مليار دولار سنة 2014 وذلك على أثر صدمة خارجية مشابهة لتلك التي حدثت في سنة 2009، قامت بجر رصيد الميزان الجاري من فوائضه المتواصلة على مر السنوات 2000-2013 الى العجز والذي تفاقم اكثر الى 27.47 مليار دولار سنة 2015 وقد تأثر بسبب الانخفاض أكثر لسعر البترول من 58 دولار في النصف الثاني لسنة 2014 ثم 53 دولار سنة 2015، ما يمكن استنتاجه أن استقرار الحساب الجاري مثله مثل الميزان الجاري، أي أنه يعتمد على استقرار أسعار البترول والصادرات.

[1]- تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، ص65.

المبحث الثاني : أثر أسعار البترول على المديونية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وحساب رأس المال

استفادت الجزائر بشكل كبير من ارتفاع أسعار البترول في تخفيض ديونها الخارجية بعدما شكلت هذه الديون عبئا على مسار التنمية الاقتصادية لعدة سنوات، وشكل الارتفاع في أسعار البترول في الألفية الجديدة عنصراً هاما في جلب الاستثمارات الأجنبية مما أثر على حساب رأس المال، وبما أن هناك علاقة بين أسعار البترول وبين هاته الثلاث، سنتطرق اليها بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول : اتجاه المديونية الخارجية في ظل تغيرات أسعار البترول

أولا : فترة 2000-2007

بلغت مستويات الدين الخارجي بداية من سنة 2000 مستويات يمكن تحملها سمحت الوضعية المالية للجزائر بذلك تحت ظل تطور أسعار البترول المفاجئة التي مكنت الجزائر من التسديد المسبق لديونها خصوصا في الفترة الممتدة ما بين 2004 و2006 والجدول التالي يوضح اتجاه الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000- 2007.

جدول (2 -5) اتجاه الديون الخارجية خلال 2000-2007. الوحدة: مليار دولار.

السنـــــــوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ديون متوسطة وطويلة الأجل	25.1	22.5	21.44	23.3	21.41	16.48	5.06	4.88
ديون قصيرة الأجل	0.18	0.26	0.10	0.15	0.41	0.70	0.54	0.71
اجمالي الديون	25.27	22.76	21.54	23.45	21.81	17.18	5.60	5.59

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : النشرة 01 لبنك الجزائر، سبتمبر2007، ص11.
"http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf"

من خلال الجدول يلاحظ انخفاض مجموع الديون الخارجية من 25.27 مليار دولار سنة 2000 الى 22.5 سنة 2001 ثم تسجيل شبه استقرار ما بين السنتين 2001 و 2003، ثم أخذ قائم الدين الخارجي المتوسط وطويل الأجل اتجاهاً تنازليا بشكل كبير حيث تناقص الى 21.41 مليار دولار مع نهاية 2005 كما تميزت سنة 2006 بانخفاض شديد للديون حيث بلغت 5.06 ما يعادل الانخفاض للثلث تقريبا وذلك بسبب التسديدات المسبقة الهامة لناديي باريس ولندن وذلك يعود الى التحسن الكبير لأسعار البترول مما أدى بالسلطات الجزائرية الى استغلال الوضع من وراء ما تحصلت عليه من عائدات بترولية، وهو ما يشهد على نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية ومستوى الأمن المالي الخارجي.

ومع سنة 2007 لم يعد حجم الديون الخارجية يبلغ سوى 5.59 مليار دولار وهو ما يمثل فقط 3.5% من اجمالي الناتج الداخلي، أما الديون قصيرة الأجل فهي نسبة قليلة من اجمالي الديون متمثلة في قروض المشترين وتسبقيات الاستثمارات الأجنبية.

ثانيـــا : الفترة 2008-2015

جدول(2-6) اتجاه الديون الخارجية للجزائر خلال 2008-2015. الوحدة: مليار دولار

السنـــــــوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ديون متوسطة وطويلة الأجل	4.84	4.35	3.75	3.26	2.48	2.06	1.76	1.19
ديون قصيرة الأجل	0.18	1.33	1.77	1.14	1.20	1.32	1.97	1.82
اجمالي الديون	5.58	5.68	5.53	4.41	3.69	3.39	3.73	3.01

المصدر : من عداد الطالب بالاعتمادعلى: تقارير سنوية مختلفة لبنك الجزائر.

و صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور- محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2015- 2016، ص103.

وفي الفترة 2008-2015 فنلاحظ التقلص المتواصل لاجمالي الديون الخارجية حيث انخفضت من 5.58 سنة 2008 وواصلت الانخفاض حتى سنة 2015 حيث سجلت 3.01 مليار دولار، أما الدين متوسط وطويل الأجل فهو عبارة عن ديون تم التعاقد بشأنها من طرف مؤسسات خاصة ذات رؤوس أموال أجنبية قامت بالاستثمار المباشر في الجزائر، وقد بلغت سنة 2008 4.84 مليار دولار ثم انخفضت الى 1.19 مليار دولار سنة 2015 أي تقلص بنسبة 25% خلال هذه الفترة، وفي ما يخص الدين الخارجي قصير الأجل الذي يتمثل أساسا في قروض المشترين وتسبيقات الشركات الأم إلى فروعها في الجزائر فقد سجل ارتفاعا من 0.18 سنة 2008 الى 1.82 مليار دولار سنة 2015، ويقع هذا الدين قصير الأجل أساسا على عاتق زبائن البنوك الخاصة الذين يفضلون قروض المشترين لتمويل وارداتهم.

الشكل (2 -3) : اتجاه حجم المديونية الخارجية خلال(2000-2015)

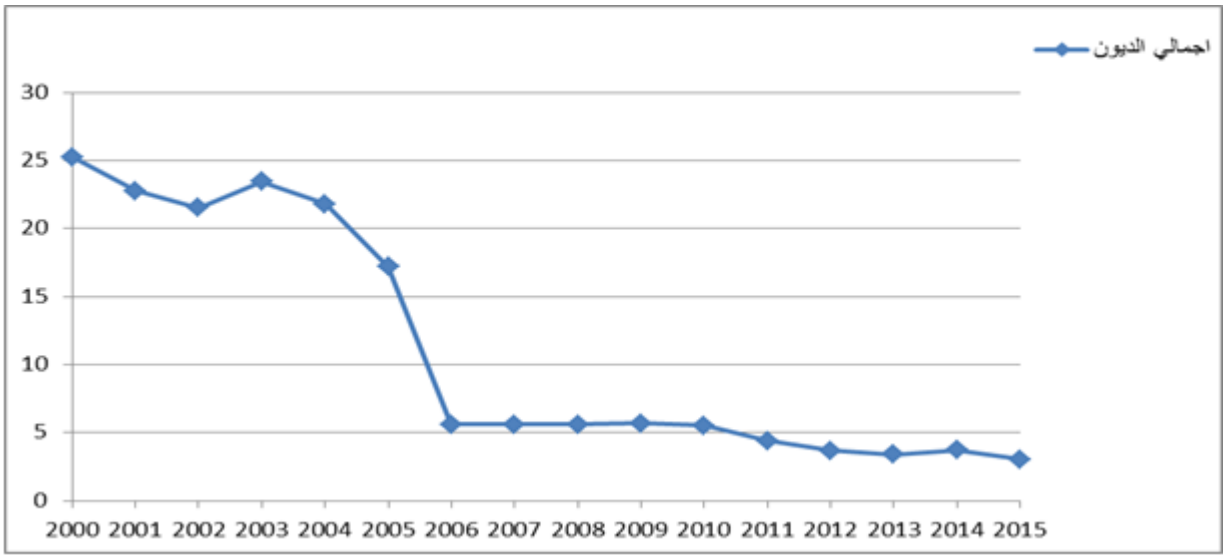

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (2 -6) و (2 -7).

ومن خلال الشكل يمكن القول أن عملية التخلص من المديونية الخارجية قد تمت بشكل جيد وذلك بفضل تراكم الاحتياطات الناتج عن التطور الكبير لأسعار البترول منذ سنة 2000، وأهم فترة انخفضت فيها المديونية هي سنة 2006 حيث تقلص الى الثلث، وبعدها

تقلصت بشكل تدريجي ولم تعد مشكلة بعد تخفيضها من25.27 الى3.01 مليار دولار.

المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار العابر للحدود والذي تقوم به مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما لتحقيق مصلحة دائمة لصالح مؤسسة مقيمة في بلد آخر، وقد شهد حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر تغيرات ملحوظة في فترة عرفت ارتفاعا كبيرا في أسعار البترول وندرجها في الجدول التالي :

جدول (2 -7): تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة وأسعار البترول خلال 2000-2015

الوحدة : مليون دولار أمريكي.

السنوات	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	أسعار البترول (دولار للبرميل)
2000	438	27.60
2001	1196	23.12
2002	1065	24.36
2003	633.7	28.10
2004	881.9	36.05
2005	1081.1	50.64
2006	1795.4	61.08
2007	1661.6	69.08
2008	2593.6	94.50
2009	2746.4	61.06
2010	2264	77.45
2011	2720.5	112.94
2012	1500	111.45
2013	1691	108.97
2014	1504	96.29
2015	-691	53.06

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي، وموقع منظمة أوبك: www.opec.org.

من خلال الجدول يتبين أن حجم الاستثمارات الأجنبية قد أخذ في التحسن منذ سنة 2000 منتقلا من 438 مليون دولار الى 1196 سنة 2001 بسبب التحفيزات الضريبية للأمر 03/01 وعلى العموم واصل الاستثمار التزايد خلال 2000 و 2004 لدخول الاستثمارات في مجال الاتصالات وهي استثمارات شركة أوراسكوم تلكوم المصرية وشركة الاتصالات الكويتية وذلك سنتي2001 و 2004 والاستثمار في مادة الاسمنت في هذه الفترة، ومع تواصل التحسن في أسعار البترول العالمية فان النسبة الأكبر للاستثمارات الأجنبية تعود لقطاع المحروقات والذي تسيطر عليه الشركات الكبرى مثل Shell و British Petroleum.

الشكل (2 -4) : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2000-2015

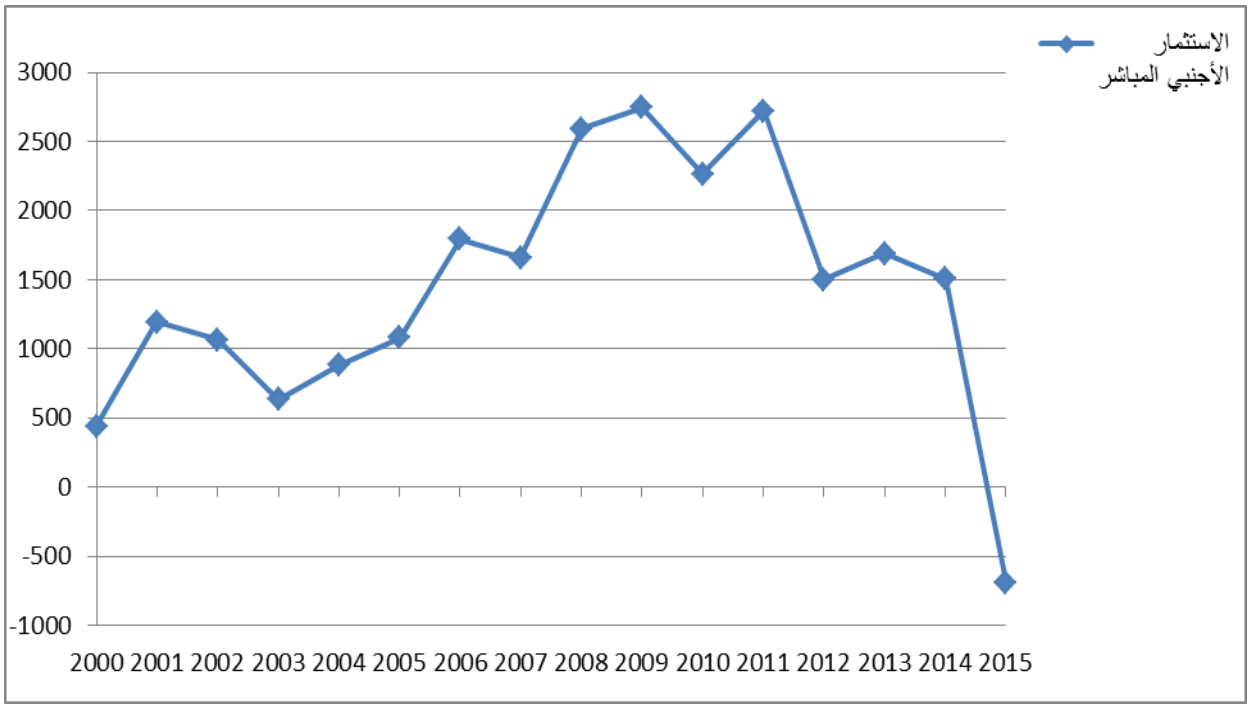

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2 -7).

ومن خلال الجدول السابق والمنحنى وفي فترة ما بين 2006-2011 سجلت الاستثمارات الأجنبية أكبر مستوى وذلك نظرا لربحية قطاع المحروقات الذي ازدهر في ظرف تحسن سعر البرميل من البترول، ويعود التحسن الكبير في الاستثمار الأجنبي في سنة

2011 وحدها الى الأوضاع الأمنية المضطربة في الدول العربية مثل ليبيا ومصر وتونس، ما دفع المستثمرين الأجانب للتوجه للاقتصاد الجزائري لتوفر الاستقرار والمناخ الاستثماري الجيد وخلال 2012- 2014 شهدت الاستثمارات الاجنبية تسجيلا لقيم لا بأس بها تتراوح ما بين 1500 و 1600 ولكن يبدو أن هناك قيمة سالبة لحجم الاستثمارات الأجنبية سنة 2015 وذلك يعود لأزمة البترول الجديدة حيث خفضت عدة شركات على المستوى العالمي على اثر ذلك من حجم العمالة لأن انتاج البترول أصبح مكلفا بسبب نخفاض أسعاره وأصبح قطاع البترول في الجزائر هو الآخر يعاني من الركود أيضا.

ما يمكنه استخلاصه في ما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها اتجهت للتصاعد بالأخص سنة 2001 عند دخول استثمارات شركات الاتصال ثم الارتفاع الكبير للاستثمارات في قطاع المحروقات في ظل الارتفاع الكبير لأسعار البترول ما بين سنتي 2008 و2011 ومع انخفاضها تقلصت الاستثمارات الاجنبية بشكل كبير بسبب أزمة أسعار البترول العالمية، وتدني مداخيل قطاع المحروقات وغياب البدائل الأخرى.

المطلب الثالث : تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على حساب رأس المال

يعتبر حساب رأس المال ثاني أهم مكونات ميزان المدفوعات فهو يمثل صافي حركات رؤوس الأموال ويسجل جميع المعاملات المتعلقة بالأصول المالية غير المنتجة، وتتشكل هذه المعاملات من التحويلات المختلفة والقروض قصيرة الأجل والمساعدات والهبات والمنح النقدية وغيرها، وتأثر حساب رأس المال في الجزائر باتجاه الديون الخارجية حيث يؤثر فيهما تطور سعر البترول كالتالي:

أولا : فترة 2000-2007

تعتبر الخاصية العامة لحساب رأس المال العجز الدائم وخاصة سنة 2000 ويعود ذلك الى نقص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل مقابل التدفقات التي تتميز بكبر حجمها

والخارجة من الدولة والتي تمثلت أساساً في سداد الديون الخارجية، والتحسن الذي طرأ على هذا الحساب هو فقط تقليص في العجز الذي كان يعاني منه، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (2-08) : تطور رصيد حساب رأس المال خلال (2000-2007) الوحدة: مليار دولار

السنـــــوات	رصيد حساب رأس المال
2000	-1.36
2001	-0.87
2002	-0.71
2003	-1.37
2004	-1.87
2005	-4.24
2006	-11.22
2007	- 0.99

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتمادعلى تقارير مختلفة لبنك الجزائر من سنة 2000 الى 2007.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حساب رأس المال ظل يعاني من العجز طوال الفترة الممتدة سنة 2000 الى غاية سنة 2007 وهو ما يعتبر دلالة قوية على أن الجزائر في تلك الفترة كانت دولة تعتمد على استيراد رؤوس الأموال أي الاقتراض الخارجي بغرض تمويل اقتصادها الذي كان يعاني من العجز.

والملاحظ أن سنة 2006 شهدت أكبر عجز لحساب رأس المال، وذلك كان بسبب السداد المسبق للديون الخارجية لناديي باريس ولندن حيث تقلص كما أشرنا سابقا في ما يخص المديونية من17 الى 5 مليار دولار، وتم ذلك بفضل التراكم المتواصل للاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي الناتج عن ارتفاع أسعار التبرول في هذه الفترة.

ثانيــا : فتــرة 2008-2015

جدول (2-9): تطور رصيد حساب رأس المال خلال (2008-2015) الوحدة: مليار دولار

السنـــــــوات	رصيد حساب رأس المال
2008	2.54
2009	3.45
2010	3.42
2011	2.38
2012	0.24
2013	-0.87
2014	3.55
2015	-2.94

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر من سنة 2008 الى2015 .

يتضح من الجدول أن حساب رأس المال واصل منذ بداية سنة 2008 تسجيله تحسناً الى غاية سنة 2012 حيث قدر حجم الفائض بـــ 2.54 مليار دولار ويمكن ايعاز ذلك الى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية والتي بلغت 3.5 مليار دولار في سنة 2010، أما سنة 2013 فقد سجل عجزاً قدره 0.87 مليار دولار وذلك بسبب قيام الجزائر بتسديد جزء آخر من ديونها الخارجية تجاه نادي لندن و باريس، ثم عاود حساب رأس المال تسجيله لرصيد موجب بـــ 3.55 مليار دولار ثم سجل بعدها عجزاً بـــ 2.94 مليار دولار.

شكل (2 -5) تطور حساب رأس المال خلال 2000-2015

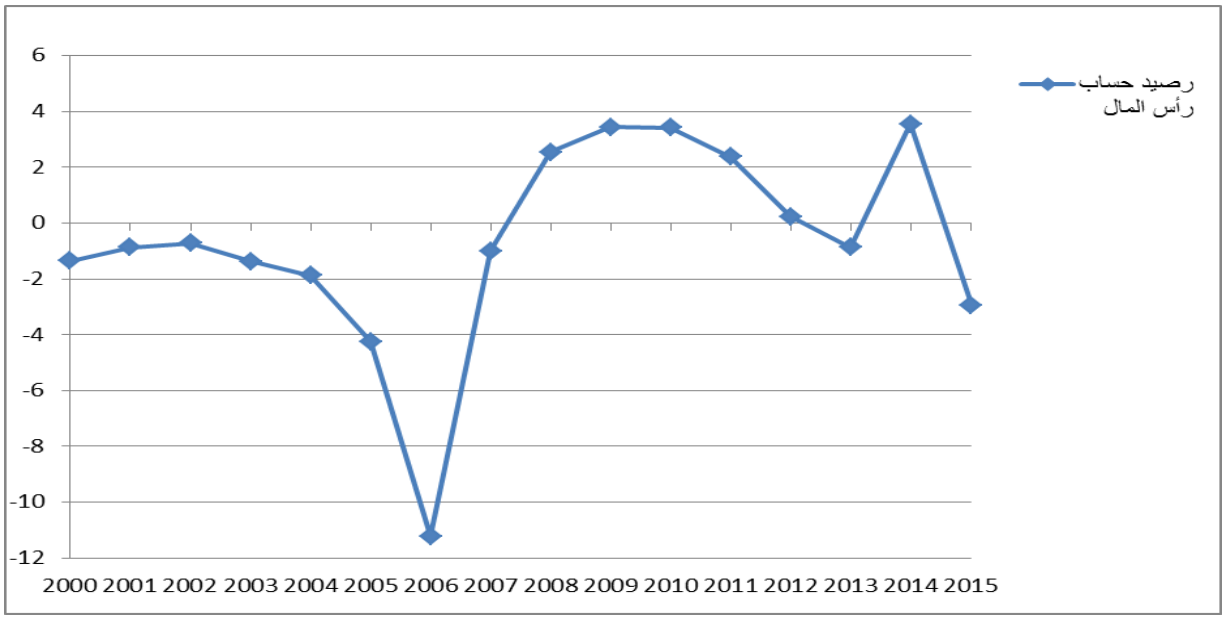

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين (2 -8) و(2 -9).

يوضح الجدول أن حساب رأس المال في الجزائر قد عانى من العجز طيلة الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و سنة 2007 حيث سجل أكبر عجز له سنة 2006 نظرا للسداد المسبق لديون ناديي باريس ولندن للديون، وبعد هذه الفترة بدأ حساب رأس المال يشهد التحسن المتواصل بسبب تحسن الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي كانت أغلبها في قطاع المحروقات فتطور أسعار البترول خلال الفترة 2008-2012 يزيد من ربحية الشركات المستثمرة في قطاع المحروقات، أما سنة 2015 فقد امتازت بعجز حساب رأس المال بسبب تحويل الأرباح للخارج من قبل المستثمرين والركود الذي شهده قطاع المحروقات. ويمكن القول أن الجزائر ورغم المساعي الهادفة الى تحسين حساب رأس المال الا أنها لم تحقق رصيداً ايجابيا لرأس المال الا بسبب الاعتماد المتزايد والدائم على قطاع المحروقات وغياب الصادرات خارج المحروقات، وضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية.

المبحث الثالث : أثر تغيرات أسعار البترول على الاحتياطات والرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات والاجراءات المتبعة لتقليص العجز

يعتبر حساب الاحتياطات الرسمية العنصر الثالث المكون لميزان المدفوعات فهو يتكون من من ما تمتلكه الدولة من احتياطات الصرف من العملات الأجنبية مثل الدولار والأورو وكما يتأثر حجم هذا الاحتياطي بأسعار البترول يأثر كذلك الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وذلك بعد تأثر مكونه الأساسي وهو صادرات البترول فهي الجزء الأهم في ميزان المدفوعات الجزائري، سنتطرق في هذا المحبث لتوضيح ذلك الأثر على الاحتياطات والرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات بالاضافة الى الاجراءات المتبعة لتقليص العجز.

المطلب الأول : تطور احتياطات الصرف بالموازات مع أسعار البترول

أولا : الفترة الممتدة من 2000-2008 :

جدول (2-10): احتياطات الصرف خلال (2000-2008) الوحدة : مليار دولار امريكي

السنـــوات	احتياطات الصـــرف	أسعار البترول- دولار/ للبرميل
2000	11.90	27.60
2001	17.96	23.12
2002	23.11	24.36
2003	32.92	28.10
2004	43.11	36.05
2005	56.18	50.64
2006	77.78	61.08
2007	110.18	69.08
2008	143.10	94.50

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : تقارير بنك الجزائر من 2000-2008 وموقع منظمة الأوبك : www.opec.org.

من خلال الجدول نلاحظ ان احتياطات الصرف الرسمية عرفت ارتفاعاً مستمراً ومتزايداً في قيمتها خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 11.90 مليار دولار مطلع سنة 2000 الى أعلى قيمة لها في سنة 2008 بحوالي 143.1 مليار دولار، وذلك بسبب تضاعف سعر البترول لأكثر من 3 مرات منتقلا من 27.60 الى 94.50 دولار، ومن المعروف نظرياً أن أهم أهداف هذا الاحتياطي هو تغطية احتياجات الجزائر من الواردات وهي تتفاوت من دولة الى أخرى، والمعدل الدولي هو أن يغطي الاحتياطي ما يعادل قيمة الواردات للدولة لمدة ثلاث أشهر، وقد بلغ احتياطي الصرف الجزائري في سنة 2006 ما قيمته 77.72 مليار دولار وهو على سبيل المثال يمكن أن يغطي حوالي ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات الجزائرية، خلال هذه الفترة يمكن القول أن الاحتياطات من الصرف اتجهت للارتفاع وبوتيرة متسارعة نظرا للتطورات المتسارعة أيضا في أسعار البترول.

ثانياً : الفترة الممتدة من 2009-2015 :

جدول (2 -11) : تطور احتياطي الصرف وأسعار البترول خلال 2009-2015.

السنوات	احتياطي الصرف	أسعار البترول (دولار/برميل)
2009	148.91	62.25
2010	162.22	80.15
2011	182.22	112.94
2012	190.68	111.04
2013	194.01	108.97
2014	178.93	96.29
2015	144.13	53.06

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz وموقع منظمة الأوبك : www.opec.org

وفقاً للجدول فان قيمة احتياطي الصرف الجزائري من العملة الصعبة بلغ نهاية سنة 2009 ما قيمته 148.91 مليار دولار ثم ارتفع سنة 2010 الى 162.22 ليقفز بعد سنة واحدة بقيمة 20 مليار دولار ليصبح 182.22 سنة 2011 وذلك بسبب تجاوز أسعار البترول حد مئة دولار للبرميل فانتقل من 77.45 دولار سنة 2010 الى 107.46 دولار للبرميل سنة 2011، اصل احتياطي الصرف الارتفاع الى ان بلغ أعلى مستوياته حيث سجل سنة 2013 194.01 مليار دولار على الرغم من الانخفاض الطفيف لسعر البترول في نفس السنة، أما بالنظر الى سنة 2014 فقد بدأ الاحتياطي من الصرف بالتآكل التدريجي وتقلص الى 178.93 سنة 2014 ثم تقلص أكثر سنة 2015 الى 144.13 مليار دولار وذلك بسبب انهيار أسعار البترول الى مستويات جد متدنية منذ شهر جوان سنة 2014 و قدر بـــ 53.06 دولار للبرميل سنة 2015، ويرجع ذلك الى انخفاض الطلب العالمي على النفط في وجود معروض كبير منه.

الشكل (2- 6) : أثر تغير سعر البترول على احتياطات الصرف خلال (2000-2015).

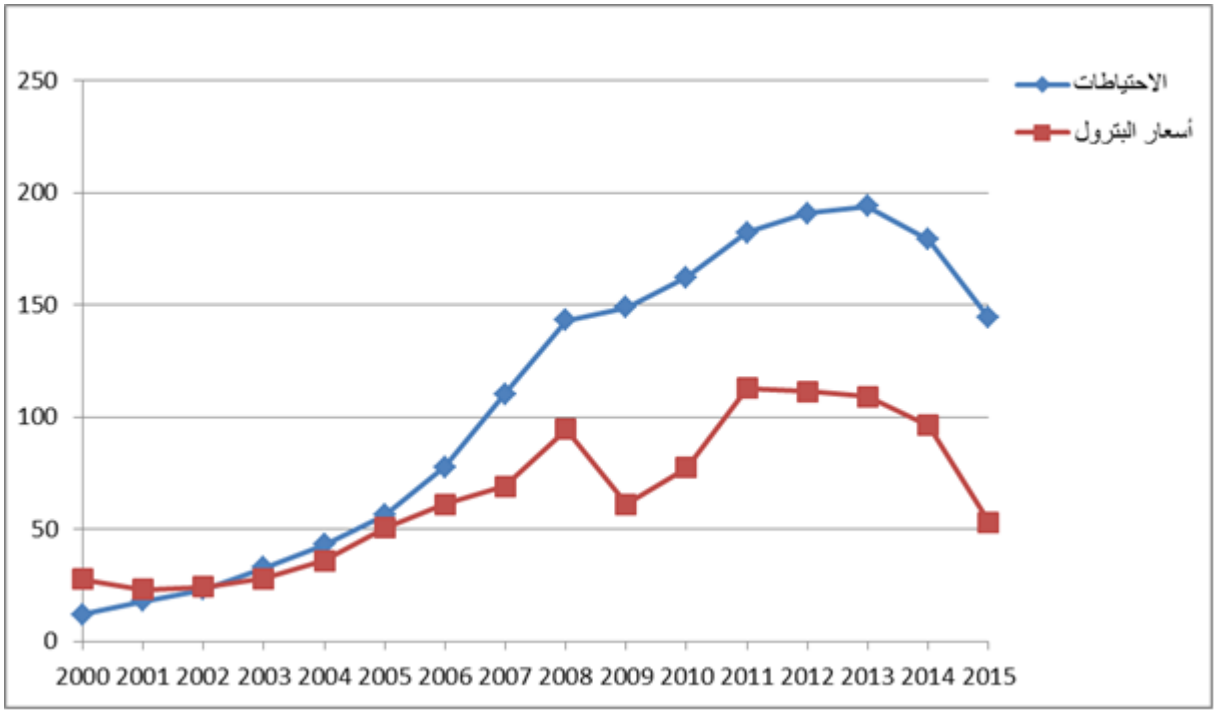

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين (2 -4) و (2 -5).

يشير المنحنى الى وجود علاقة وطيدة بين حجم احتياطات الصرف وأسعار البترول ويمكن تفسيرها بدءا من سنة 2000 حيث اتجه حجم الاحتياطي الى الارتفاع نظرا للتطور الحاصل في سعر البترول لغاية سنة 2009 وهي فترة الصدمة النفطية، انخفضت هنا الأسعار بشكل كبير ولكن حجم الاحتياطي واصل التحسن وذلك لحفاظ الميزان التجاري على فائض قدره 7.78 مليار دولار، وهذا ما منع التآكل في الاحتياطي، ولكن مع سنة 2013 و 2014 أخذ الاحتياطي في التآكل بشكل متسارع، ثم في 2015 بشكل أكثر تسارعا، سببه انهيار سعر البترول وانخفاض حصيلة الصادرات بشكل كبير، ما جعل السلطات تلجأ لهذا الاحتياطي لتوفير وسائل الدفع لسداد الواردات.

المطلب الثاني : الأثر على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

يشكل ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للجزائر تجاه العالم الخارجي وأهم ما يميز ميزان المدفوعات الجزائري هو تأثره الكبير بأسعار البترول فهو بذلك خاضع لها وبصفة وطيدة وما يظهر في شكل ميزان المدفوعات الجزائر هو حركة رصيده والتي هي بنفس اتجاه الصادرات وأسعار البترول ومن خلال الجدول التالي نبرز أثر أسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

من خلال الجدول (2 -10) نلاحظ أن الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري قد حقق فائضا معتبرا سنة 2000 قدره 7.57 مليار دولار واستمرت الوضعية الحسنة لميزان المدفوعات الى سنة 2001 أين سجل ميزان المدفوعات رصيد اجمالي موجب قدره 6.19 لكن بانخفاض بنسبة 18,22 % بالمقارنة مع سنة 2000 ، و هذا راجع لتراجع عائدات النفط أين بلغ سعر البرميل الواحد سنة2001 24,85 دولار مقارنة بسنة 2000 حيث كان 27.60 ، و هذا كله لم يمنع من تعزيز احتياطات الصرف التي بلغت نهاية سنة 2001 ما قيمته 17,96 مليار دولار و 23,10 مليار دولار في نهاية ديسمبر2002، هذا ما أدى إلى تحسين الوضعية المالية الخارجية وتجنب إعادة جدولة الديون منذ سنة 1998 إلى حد الآن.

جدول (2-12) أثر أسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات خلال 2000-2015

وحدة القياس: مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	أسعار البترول/ دولار للبرميل
2000	7.57	27.60
2001	6.19	23.12
2002	3.66	24.36
2003	7.47	28.10
2004	9.25	36.05
2005	16.94	50.64
2006	17.73	61.08
2007	29.55	69.08
2008	36.99	94.50
2009	3.86	61.06
2010	15.32	77.45
2011	20.14	112.94
2012	12.05	111.45
2013	0.13	108.97
2014	5.88-	96.29
2015	27.53-	53.06

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر، وموقع منظمة أوبك: www.opec.org.

بقي رصيد ميزان المدفوعات سنة 2003 عند نفس مستوى سنة 2000 وهو قرابة 7.5 مليار دولار ثم تضاعف 5 مرات تقريباً ليصل الى أعلى قيمة له سنة 2008 ثم تراجع وبشكل كبير سنة 2009 وسجل 3.8 مليار دولار وذلك يعود الى الصدمة المالية والتي تدنى بسببها سعر البترول الى 61.6 دولار، ثم ارتفع الرصيد الى 20.14 مليار دولار سنة 2011 بسبب التحسن في سعر البترول الذي وصل الى 112.94 وهو أعلى مستوى له،

ونلاحظ أن وضع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذباً خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2015 نتيجة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء الانخفاض والارتفاع في أسعار البترول الا انه شهد تحسناً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2012 بصفة عامة، ولكن في سنة 2013 انخفض الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الى مستوى جد متدني بفائض قدره 0.13 مليار دولار وذلك بسبب الارتفاع المتواصل لحجم الواردات بالإضافة الى وجود عجز في حساب رأس المال قيمته 0.86 مليار دولار.

وتبقى السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لازال يخضع الى تغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي، فقد سجل بعد كل هذا عجزا بقيمة 5.88 مليار دولار وذلك سنة 2014 بسبب التدني في سعر البترول في النصف الثاني من نفس السنة الى 58 دولار، ثم تفاقم الوضع أكثر حيث تهاوى الرصيد الاجمالي مسجلا عجزا بلغ 27.53 سنة 2015 وهو الأمر الذي يعود الى تهاوي الحساب الجاري وبالضبط الميزان التجاري، باعتبار الصادرات الجزائرية فيه هي العنصر الفعال والأساسي في ميزان المدفوعات ككل، وقد تقلصت هي الأخرى من 58.46 مليار دولار سنة 2014 الى 33.08 مليار دولار سنة 2015 بسبب تهاوي أسعار البترول الى 53 دولار للبرميل، مؤثرة بذلك وبشكل جد كبير على توازن ميزان المدفوعات.

بالإضافة الى ذلك هناك ارتفاع كبير في فاتورة الواردات وعدم القدرة على التقليص فيها بشكل كبير مما جعل عوائد الصادرات البترولية غير قادرة على تغطيتها، وانتقل الأثر الى الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات.

شكل (02-07): أثر تغير سعر البترول على رصيد ميزان المدفوعات خلال 2000-2015.

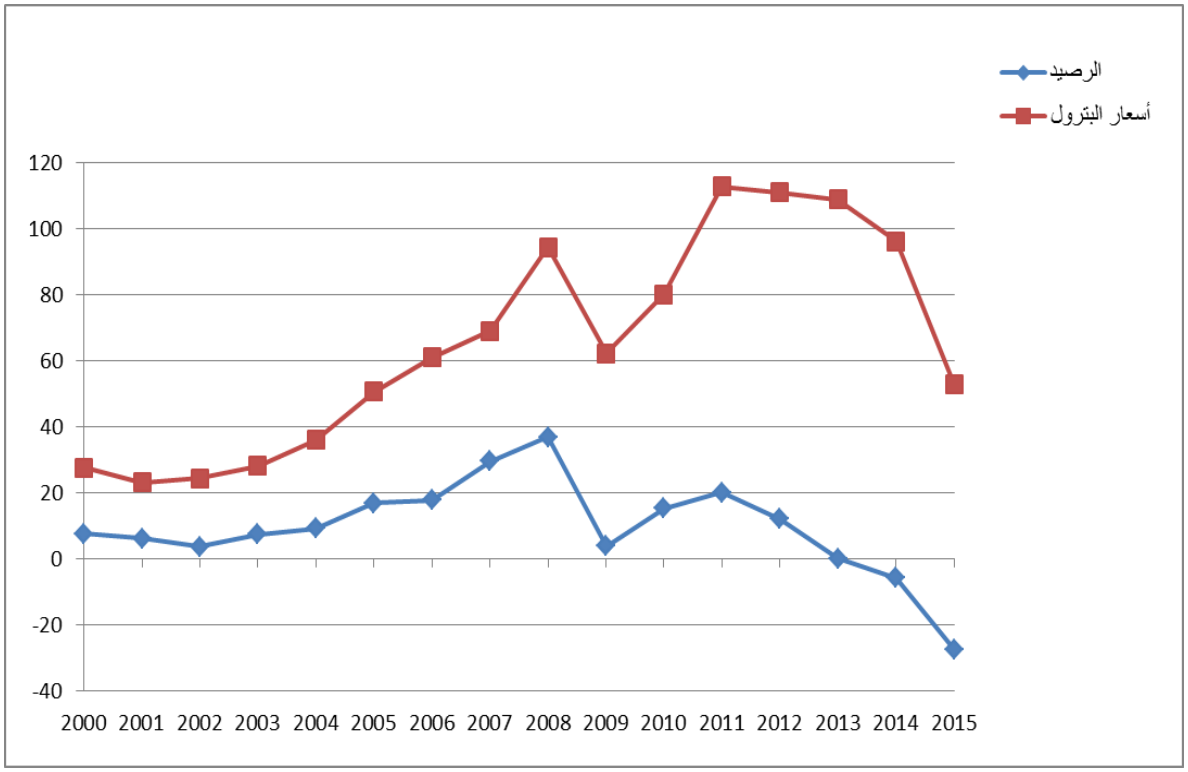

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2-12)

يتضح بشكل جلي من المنحنى أن ميزان المدفوعات الجزائري قد تأثر بشكل كبير لتغيرات أسعار البترول وذلك عند فترات تحسنها وأهمها سنة 2008 والفترة الممتدة ما بين 2011 و2013 والفترات التي ينخفض فيها سعر البترول على أثر الأزمات العالمية والتي كانت أبرزها أزمة 2009 ثم أزمة سنتي 2014-2015 والتي مازالت متواصلة حتى اليوم، كانت هذه أكثر ضررا كما يشير المنحنيين فقد استجاب الرصيد الاجمالي للتهاوي في أسعار البترول فنزل من فوائضه الى عجز جد كبير بـــ 27 مليار دولار سنة 2015، من هنا لا يسعنا الا أن نقول أن العجز في ميزان المدفوعات كان بسبب انتقال الأزمة السعرية للبترول من خلال قناة الصادرات، والاعتماد على عوائد الصادرات النفطية بشكل أساسي ودائم هو ما خلف ذلك الأثر الكبير.

المطلب الثالث : الاجراءات المتبعة لتقليص العجز في ميزان المدفوعات

بعد أن شهد ميزان المدفوعات الجزائري عجزا منذ سنة 2014 الى يومنا هذا، وانخفاض قوي في الايرادات الكلية للصادرات ترتب على السلطات الجزائرية اتخاذ عدة اجراءات لمواجهة الضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات والتدني المتواصل لأسعار الصرف بالامكان أن تساهم على الأقل في تقليص العجز وهي كالتالي:

أولا: تسهيلات من طرف البنك المركزي:

ترتب على البنك المركزي على اثر عجز ميزان المدفوعات وضع تسهيلات للمصدرين تسمح بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وهي كالتالي[1]:

- ✓ التحسين النشط، وتعني الغاء الزامية الحصول من طرف مستوردي المواد التي تدخل في عملية انتاج السلع الموجهة للتصدير على ترخيص من البنك المركزي الجزائري وذلك لتسوية الاستيراد المؤقت لهذه المواد، وهذا في الحالة التي يتم فيها التسديد المتعلق بهذه المواد المستوردة من خلال خصم حسابات المصدرين بالعملة الصعبة؛
- ✓ تمديد آجال الترحيل للجزائر لناتج الصادرات وذلك من 180 يوم الى 360 يوم، مع ادراج الزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر، ويستفيد المُصدِر في نفس الوقت من امكانية الحصول لدى مصرفه على تسبيقات يتم ضمانها بعقد تأمين لدعم نشاطه؛
- ✓ تطوير سوق ما بين المصارف، وبالأخص من خلال وضع البنك المركزي لفرعه المتعلق بالعمليات لأجل، مما سيوفر للمتعامل الاقتصادي امكانية احتمائه من خطر الصرف ويساهم في تشجيع الاستثمار والتصدير؛

---

[1]- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015**، ص4-5.

ثانيـــا: تخفيض قيمة العملة الوطنية:

لجأ البنك المركزي الجزائري الى تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كاجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار عند تحويلها الى الدينار الجزائري وهذا في الفترة التي تزامنت مع انهيار أسعار البترول، ولكن حتى ينجح التخفيض في قيمة العملة والذي والذي يكون المراد منه تقليص الواردات ورفع الصادرات، ينبغي أن يستطيع البلد المخفض تقليص الطلب من خلال سياسة تقشفية فاذا انخفض الطلب الداخلي عقب التخفيض فان المنتجين يتوجهون نحو الأسواق الخارجية برفع صادراتهم، ولتجنب ارتفاع الأسعار الداخلية يجب تخفيض الاستهلاك العام الخاص والعمومي، كتقييد قروض الاستهلاك والتوازن الميزاني وتجميد الأجور.[1] ولكن المشكلة هنا تكمن في محاولة تحقيق توازن خارجي على حساب الاستقرار الداخلي للعملة والأوضاع الداخلية كالقدرة الشرائية.
اضافة الى ذلك يعتبر الطلب على صادرات الدول المتقدمة ذو مرونة عالية، وعلى عكسها بالنسبة لمرونة الطلب على صادرات الدول النامية كالجزائر فهي تتسم بالانخفاض وهذا الأمر يحد من مدى فعالية التخفيض في قيمة العملة النقدية كوسيلة لزيادة الصادرات، اضافة الى كل هذا فان هناك عقبات كثيرة تواجه الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة هذه العقبات تواجه زيادة الصادرات نتيجة ضعف الثروات الانتاجية وضعف مرونة الجهاز الانتاجي، وهذا ما يعيق عملية التوسع في الصادرات المرتبط بانخفاض الأسعار.[2]

ما يمكنه قوله في الأخير أنه على السلطات ايجاد سبل أخرى بخلاف تخفيض الدينار المتواصل الذي جعل قيمة العملة الوطنية تتهاوى الى مستويات جد متدنية، ولم تنجح بالشكل الكبير في تقليص الواردات والتي لا تطابق مدى احتياج الاقتصاد الوطني لحجمها كما لم تنجح هذه السياسة في تشجيع الصادرات خارج المحروقات والتي مازالت ضعيفة لحد الآن.

---

[1]- فتني مايا، **العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص208.
[2]- عزي الأخظر، مرجع سابق، ص49.

خلاصـــــة :

مما سبق ذكره في هذا الفصل يمكن القول أن تحقيق الاستقرار أو التوازن في ميزان المدفوعات بمختلف أرصدته وحساباته يعتمد بصفة كلية على عوائد صادرات البترول وما يشكل معضلة هو أن سعر البترول متغير يخضع لمؤثرات وظروف دولية خارجية تتصف بالتغير المستمر، فقد شهد الميزان التجاري بما فيه من صادرات و واردات تذبذبا كبيرا بالرغم من تسجيله للفوائض والأمر لا يختلف بالنسبة للحساب الجاري الخارجي والذي بقي هو الآخر يتعرض للصدمات المتتالية، وقد كان من أهم ما استفادت منه الجزائر بالرغم من التقلب المستمر لأسعار البترول، هو ما يخص الاحتياطات الرسمية التي عرفت الارتفاع المستمر حيث جعلت الجزائر تنتهي من أزمة الديون الخارجية التي شكلت عبئا على هذه البلاد لعدة سنوات وذلك على الرغم من وجود عجوزات دامت لسنوات في حساب رأس المال، بالاضافة الى ذلك مكنت الاحتياطات من الصرف من نجاة الاقتصاد الجزائري من الصدمة الكبيرة لسنة 2009، ولكنها تعرضت للتآكل على اثر الصدمة الأخيرة منذ 2014، في الأخير نستنتج أن ميزان المدفوعات الجزائري يبقى رهينا للصادرات البترولية سواء بالارتفاع أو الانخفاض والتي هي بدورها تبقى خاضعة للأسعار الدولية التي تمتاز بالتقلب وعدم القدرة على التحكم فيها محليا.

خاتمة عامة

خاتمـــــة عـــامـــة:

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا البحث يمكن القول أن سعر البترول هو عبارة عن متغير تتحكم فيه العوامل الدولية الخارجية وذلك على مستوى السوق البترولي الدولي حيث يتكون هذا الأخير من مجموعة أطراف فاعلة مثل الشركات البترولية الكبرى ومنظمات مثل الأوبك ومجموعة دول أخرى منتجة ومستهلكة وتتفاعل فيما بينها لتؤثر على سعر البترول والذي هو بدوره يؤثر على اقتصاديات الدول سواء مستوردة كانت أو مصدرة، وبما أن الجزائر دولة تعتمد بصفة شبه كلية على صادرات البترول فان أسعاره قد أثرت وبشكل كبير على توازنها الخارجي المتمثل أساسا في ميزان المدفوعات حيث يشكل البيان الذي يظهر علاقتها مع العالم الخارجي، وقد أدى ارتفاع سعر البترول الى ارتفاع حجم الصادرات وبالتي تحسن رصيد الميزان التجاري وبما أن الميزان التجاري هو أهم جزء في الميزان الجاري الخارجي فقد تحسن هو الآخر بشكل كبير وذلك بالنظر الى فوائضه المسجلة، أما في ما يخص حساب رأس المال فقد شهد تقلصا في العجز بسبب تزايد الاستثمارات الأجنبية والتي كانت أغلبها في القطاع النفطي نظرا لوجود عنصر الربحية، ان أهم ما استفادت منه الجزائر في ما يخص ارتفاع أسعار البترول هو التقليص الكبير للمديونية الخارجية والتي أثقلت كاهل الجزائر لعدة سنوات، بالاضافة الى تكوين احتياطي كبير من الصرف الأجنبي ولكن هذا الاحتياطي قد أخذ في التآكل التدريجي وذلك بسبب لجوء السلطات اليه لمحاولة سد العجز المسجل في رصيد ميزان المدفوعات الكلي في السنوات الأخيرة، والذي كان سببه انهيار أسعار البترول منذ سنة 2014، هذا الاعتماد المتواصل على صادرات البترول قد أدى الى تذبذب أرصدة ميزان المدفوعات، بسبب الانتقال السريع للصدمة البترولية اليه عن طريق قناة الصادرات، من هنا نستنتج ان ارتفاع سعر البترول يشكل عنصر أمان لميزان المدفوعات الجزائري، لكن انخفاضه يشكل عـــلة يصعب علاجها على المستوى المحلي.

نتـــائـــج الدراســـة:

- ✓ يتحدد سعر البترول بعوامل ومحددات خارجية دولية تنشأ عن الظروف والاوضاع الاقتصادية والسياسية بالاضافة الى عوامل أخرى كالعوامل البيئية والجيوستراتيجية.
- ✓ يلعب البترول الدور الأبرز في الاقتصاد الجزائري من خلال ما تساهم مداخيله في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية، بالاضافة الى تمويل الاستهلاك.
- ✓ يتأثر الميزان التجاري والحساب الجاري بشكل كبير بأسعار البترول وذلك بسبب ارتفاع صادرات البترول وانخفاضها لان الصادرات الجزائرية أغلبها صادرات البترولية.
- ✓ انخفض حجم المديونية الخارجية للجزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول حيث تمكنت الجزائر من سداد ديونها الخارجية فاتجهت للانخفاض بفضل تراكم احتياطات الصرف الناتج عن ارتفاع أسعار البترول.
- ✓ في ما يخص الاستثمارات الأجنبية قد شهدت ارتفاعا في فترات ارتفاع أسعار البترول وخاصة الاستثمارات المباشرة في قطاع المحروقات لوجود عنصر الربحية.
- ✓ يلعب ارتفاع سعر البترول دور كبير في تقليص العجز في حساب رأس المال من خلال سداد الديون الخارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ كان لارتفاع أسعار البترول دور بارز في تحقيق تراكم كبير لاحتياطات الصرف الأجنبي ولكن انخفاضه قد أتى الى تأكله بشكل كبير.
- ✓ ان تحقيق الفائض في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع أسعار البترول، وانخفاضه قد أدى الى نشوء عجز كبير في مختلف أرصدته الثلاث.
- ✓ ان اجراءات تخفيض الدينار لتقليص العجز في ميزان المدفوعات قد تكون فعالة في تقليص العجز من خلال كبح الواردات ومحاولة تشجيع الصادرات ولكنها تقلل من القدرة الشرائية للمواطن ولا يمكن التوسع في التصدير وذلك لضعف الجهاز الانتاجي.

نتائج اختبار الفرضيات :

يمكننا اثبات الفرضيات التي طرحناها سابقا كالتالي:

1- الفرضية الأولى : تتحدد أسعار البترول في أسواق البترول الدولية بعوامل ومحددات خارجية، وهي فرضية صحيحة حيث تتحكم عدة عوامل وظروف على أسعار البترول وتتعدد تلك العوامل فمن بينها العوامل الاقتصادية كالطلب والعرض على البترول بالاضافة الى حجم الاحتياطي العالمي، وعدة عوامل أخرى مثل العوامل المناخية والجيوستراتيجية والأزمات المالية العالمية.

2- الفرضية الثانية : أدى ارتفاع أسعار البترول الى تخفيض حجم المديونية الخارجية للجزائر، وهي فرضية صحيحة وقد تم اثبات ذلك من خلال تحليل ارتفاع أسعار البترول وعلاقته بالاتجاه التنازلي لحجم المديونية الخارجية للجزائر فقد تم تقليصها لمستويات جد متدنية، وذلك كله كان بفضل ارتفاع أسعار البترول الذي نتج عنه ارتفاع كبير لاحتياطات الصرف مما مكن الجزائر من سداد الديون الخارجية متمثلة في ديون ناديي باريس ولندن.

3- الفرضية الثالثة : هناك علاقة طردية بين التحسن في أسعار البترول وتحسن أرصدة ميزان المدفوعات ورصيده الاجمالي والعكس صحيح فقد شهدت أرصدة ميزان المدفوعات التحسن الكبير في قيمها في الفترات التي تميزت بالارتفاع الكبير لأسعار البترول وبالأخص بالنسبة للحساب الجاري والميزان التجاري بالاضافة الى حجم احتياطي الصرف، والرصيد الاجمالي أمره كذلك، وفي الفترة الأخيرة التي شهدت أزمة البترول السعرية اتجهت الأرصدة لتسجيل العجز وبالتالي عجز الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، ما يؤكد ارتباطه بأسعار البترول.

التوصيـــات :

- ✓ ينبغي على السلطات الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى بخلاف قطاع المحروقات، مثل القطاع السياحي والقطاع الزراعي فهي ذات أهمية بالغة وبامكانها أن تدر مداخيل كبيرة وتجنب التأثر بأزمات أسعار البترول.
- ✓ على اعتبار أن البترول ثروة ناضبة وغير متجددة ينبغي الانفاق أكثل على مجال الطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمية بالاضافة الى تحفيز الاستثمارات الأجنبية أكثر للاستثمار في هذا المجال لأنه يتمتاز بالاستدامة، ويجنب نضوب الموارد الأخرى الغير متجددة.
- ✓ تشجيع الانتاج المحلي وترشيد الاستيراد الذي تميز بوتيرة متصاعدة في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال جلب الخبرات الأجنبية في اطار الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤدي الى تدريب اليد العاملة المحلية والرفع من مستوى الانتاجي والتكنلوجي بدل انفاق الملايير في الاستيراد.
- ✓ مكافحة السوق الموازية من خلال المراقبة الفعلية لمكاتب الصرف الموازية والسهر على تطبيق القوانين بصرامة وتبني سياسات نقدية فعالة للمحافظة على قيمة العملة وتشجيع عمل البنوك التجارية.
- ✓ الاستفادة أكثر من تجارب الدول المتقدمة في ما يخص الاستعمال الأمثل للثروات الطبيعية مثل تجربة النرويج، والعناية أكثر بالعنصر البشري فهوة العنصر الأهم والمستدام من خلال العناية الصحية وتطوير مناهج التعليم والمدارس التكوينية العامة والخاصة.

قائمة

المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر :

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتـــــب

1- عزي الأخضر، **اشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الدار الجامعية للنشر، ط1، الاسكندرية، مصر، 2015.

3- عدنان تايه النعيمي، **ادارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2012.

4- فتني مايا، **العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017.

2- مذكـــرات الماجستيـــر والدكتـــوراه

1- إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد- تلمسان، الجزائر2015-2016.

2- بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر، (2000-2014)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

3- بلقلة ابراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2014-2015.

4- زراقة محمد، **آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات- دراسة قيلسية- حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبو بكر القايد- تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

5- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد –تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

6- محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2009- 2010.

7- صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور- محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2015- 2016.

8- خير الدين وحيد، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

3- الملتقيـــات والمؤتمـــرات :

1- بلال ملاخسو، آمال تخنوني، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار كيف الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية يومي: 18 و19 نوفمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخظر، باتنة.

2- وليد نزهت، **نشأة أسعار النفط الدولية وأبعادها على سياسة الدول**، المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق أيام 20-22 ديسمبر 2011 منشور على الموقع : http://www.arab-oil-naturalgas.com ، تم الاطلاع عليه في 2017/04/15، على الساعة 08 ليلا.

4- المجـــلات والدراســـات :

1- الجوزي جميلة، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012.

2- بوعشة مبارك، برجي نسرين، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، العراق.

3- جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات – حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد 01، جوان 2016.

4- زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد11 ،الجزائر، أوت 2008.

5- ماجد بن عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نشأتها، تطوراتها والتحديات التي تواجهها**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الكويت، 2008.

6- محمد بن بوزيان وعبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

7- عبد الحميد لخديمي، سمية موري، **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر- مقاربة تحليلية وقياسية**، بحوث اقتصادية وعربية، العدد 07، جامعة بشار، الجزائر، 2015.

8- عبد الوهاب الشيخ قادر، **أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسة الدول**، بحث منشور على الموقع: http://diae.net/6739 ، تم الاطلاع عليه في: 2017/04/14 على الساعة 11:00 .

5- التقارير والمداخلات :

1- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015.

2- التقرير السنوي لسنة2013 لبنك الجزائر، حول التطور الاقتصادي والنقدي.

3- تقرير سوناطراك لسنة 2007.

ثانيـــا: المراجع باللغة الأجنبيـــة :

1- Farid boukerrou, Samira djaalab, **Balance des paiement, taux de change et dévaluation de la monnaire en Algérie**, Revue des sciences humaines, N 40, Décembre 2013.

2- IMF ,**Balance of payment manuel**, 4 edition, Washington, USA, 1977.

3- Sonatrach," Rapport Annuel", 2006, Algérie.

ثالثـــا: مواقـــع الانتـــرنت :

1- Balance of payments, Economics Online, an article on: http://www.economicsonline.co.uk, visited in 19/04/2017 at: 03 pm.

2- Smiriti Chand, **Components of Balance of Payments**, an article on: http://www.yourarticlelibrary.com Visited in: 19/04/2017 at: 12 :20.

3- http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba 07/rapport_07.pdf

4- http://www.yourarticlelibrary.com Visited in: 19/04/2017 at: 12 :20 AM.

5- http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_3833.html#.WPcjpo7ygdU Visited in 19/04/2017 at : 11 AM.

6- http://www.economicsonline.co.uk visited in 19/04/2017 at: 03 pm.

7- http://diae.net/6739, Visited in 14/04/2017 at : 11 AM

8- http://www.arab-oil-naturalgas.com ,Visited in 15/04/2017, at : 08 PM.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال (2000-2004).

BALANCE DES PAIEMENTS

	2 000	2 001	2 002	2 003	2004
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)				
Solde extérieur courant	**8,93**	**7,06**	**4,37**	**8,84**	**11,12**
Balance commerciale	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27
Exportations, (f.o.b.)	21,65	19,09	18,71	24,47	32,22
Hydrocarbures	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55
Autres	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67
Importations, (f.o.b.)	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95
Services, hors revenus des facteurs, net	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01
Crédits	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85
Débits	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86
Revenus des facteurs, net	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60
Crédits	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99
Débits	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59
Paiements des intérêts	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29
Autres	-1,16	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30
dont: part des associés de compagn. nat.		-1,02	-1,60	-2,20	-3,12
Transferts, net	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46
Solde du compte de capital	**-1,36**	**-0,87**	**-0,71**	**-1,37**	**-1,87**
Investissements directs (net)	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62
Capitaux officiels (net)	**-1,96**	**-1,99**	**-1,32**	**-1,38**	**-2,23**
Tirages	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12
Amortissements	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35
Crédits à court terme et Erreurs et omissions (net)	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26
Solde global	**7,57**	**6,19**	**3,66**	**7,47**	**9,25**
Financement	**-7,57**	**-6,19**	**-3,66**	**-7,47**	**-9,25**
Augmentation des réserves brutes (-)	-7,51	-6,05	-3,40	-7,03	-8,88
Rachats au FMI	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	**0,04**	**0,00**	**0,04**	**0,00**	**0,00**
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide multilatérale à la balance des paiem.	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Achats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	11,90	17,96	23,11	32,92	43,11
En mois d'importations des biens et services non facteurs	**12,19**	**18,08**	**19,14**	**24,32**	**23,72**
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	28,50	24,85	25,24	29,03	38,66

المصدر : بنك الجزائر

الملحق رقم (2) : وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال (2005-2009)

BALANCE DES PAIEMENTS

(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)

	2005	2006	2007	2008	2009
Solde extérieur courant	**21,18**	**28,95**	**30,54**	**34,45**	**0,41**
Balance commerciale	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78
Exportations, (f.o.b.)	46,33	54,74	60,59	78,59	45,18
Hydrocarbures	45,59	53,61	59,61	77,19	44,41
Autres	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77
Importations, (f.o.b.)	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40
Services, hors revenus des facteurs, net	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59	-8,69
Crédits	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99
Débits	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68
Revenus des facteurs, net	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34	-1,31
Crédits	1,43	2,42	3,81	5,13	4,74
Débits	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47	-6,05
Paiements des intérêts	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17
Autres	-5,48	-6,18	-5,41	-6,28	-5,88
dont part des associés de compagn. i	-4,74	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92
Transferts, net	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63
Solde du compte de capital	**-4,24**	**-11,22**	**-0,99**	**2,54**	**3,45**
Compte de capital		-0,01			
Investissements directs (net)	1,06	1,76	1,37	2,33	2,54
Capitaux officiels (net)	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,30
Tirages	1,41	0,98	0,51	0,84	2,19
Amortissements	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,89
Erreurs et omissions (net)	-2,25	-1,08	-1,59	0,64	-0,39
Solde global	**16,94**	**17,73**	**29,55**	**36,99**	**3,86**
Financement	**-16,94**	**-17,73**	**-29,55**	**-36,99**	**-3,86**
Augmentation des réserves brutes (-)	-16,31	-17,73	-28,27	-36,53	-2,28
Rachats au FMI	-0,63	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres crèances produits de placement à recevoir			-1,28	-0,46	0,09
Allocations de DTS					-1,67
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91
En mois d'importations des biens et services non facteurs	**27,36**	**36,66**	**39,73**	**34,99**	**36,41**
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25

Source : Banque d'Algérie

المصدر : بنك الجزائر

الملحق رقم (3) : وضعية ميزان المدفوعات خلال (2010-2014)

BALANCE DES PAIEMENTS

	2010	2011	2012	2013	2014 *
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)				
Solde extérieur courant	**12,149**	**17,766**	**12,418**	**0,999**	**-9,434**
Balance commerciale	18,205	25,961	20,167	9,727	0,326
Exportations (f.o.b.)	57,090	72,888	71,736	64,714	59,996
Hydrocarbures	56,121	71,661	70,583	63,663	58,362
Autres (hors hydrocarbures)	0,969	1,227	1,153	1,051	1,634
Importations (f.o.b.)	-38,885	-46,927	-51,569	-54,987	-59,670
Services, hors revenus des facteurs, nets	-8,340	-8,805	-7,006	-6,999	-8,159
Crédits	3,567	3,745	3,822	3,778	3,547
Débits	-11,907	-12,550	-10,828	-10,777	-11,706
Revenus des facteurs nets	-0,366	-2,039	-3,906	-4,521	-4,883
Crédits	4,598	4,453	3,733	3,548	3,170
Débits	-4,964	-6,492	-7,639	-8,069	-8,053
Paiements des intérêts	-0,110	-0,241	-0,134	-0,067	-0,045
Autres	-4,854	-6,251	-7,505	-8,002	-8,008
dont: part des associés (hydrocarb.)	-3,930	-4,970	-6,342	-5,911	-5,256
Transferts nets	2,650	2,649	3,163	2,792	3,282
Solde du compte de capital	**3,177**	**2,375**	**-0,361**	**-0,865**	**3,554**
Compte de capital			-0,009		-0,003
Investissements directs nets	3,478	2,045	1,541	1,961	1,534
Capitaux officiels nets	**0,136**	**-1,081**	**-0,587**	**-0,384**	**0,518**
Tirages	0,575	0,067	0,266	0,165	0,672
Amortissements	-0,439	-1,148	-0,853	-0,549	-0,154
Erreurs et omissions (en net)	-0,437	1,411	-1,306	-2,442	1,505
Solde global	**15,326**	**20,141**	**12,057**	**0,134**	**-5,880**
Financement	**-15,326**	**-20,141**	**-12,057**	**-0,134**	**5,880**
Augmentation des réserves brutes (-)	-14,996	-20,035	-12,216	-0,239	5,555
Rachats au FMI					
Autres créances, produits de placement dé	-0,078	0,102	0,195	0,167	0,347
Allocations de DTS					
Position de réserves au FMI	-0,252	-0,208	-0,036	-0,062	-0,022
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	162,221	182,224	190,661	194,012	178,938
En mois d'importations des biens et services non facteurs	**38,326**	**36,765**	**36,667**	**35,401**	**30,084**
Valeur unitaire des exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	80,150	112,943	111,045	109,550	100,766

* Situation provisoire

Source : Banque d'Algérie ; Direction Générale des Douanes

المصدر : بنك الجزائر والادارة العامة للجمارك.

الملحق رقم (4) : وضعية ميزان مدفوعات الجزائر سنة 2015

Tableau 1 : Balance des paiements évaluée en U.S. dollars

	2011	2012	2013	2014	2015 *
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)				
Solde extérieur courant	**17,766**	**12,418**	**1,153**	**-9,277**	**-27,476**
Balance commerciale	25,961	20,167	9,880	0,459	-18,083
Exportations (f.o.b.)	72,888	71,736	64,867	60,129	34,566
Hydrocarbures	71,661	70,583	63,816	58,462	33,081
Autres (hors hydrocarbures)	1,227	1,153	1,051	1,667	1,485
Importations (f.o.b.)	-46,927	-51,569	-54,987	-59,670	-52,649
Services, hors revenus des facteurs, nets	-8,805	-7,006	-6,998	-8,141	-7,522
Crédits	3,745	3,822	3,778	3,555	3,482
Débits	-12,550	-10,828	-10,776	-11,696	-11,004
Revenus des facteurs nets	-2,039	-3,906	-4,521	-4,814	-4,435
Crédits	4,453	3,733	3,548	3,232	2,192
Débits	-6,492	-7,639	-8,069	-8,046	-6,627
Paiements des intérêts	-0,241	-0,134	-0,067	-0,045	-0,124
Autres	-6,251	-7,505	-8,002	-8,001	-6,503
dont: part des associés (hydrocarb.)	-4,970	-6,342	-5,911	-5,256	-3,721
Transferts nets	2,649	3,163	2,792	3,219	2,564
Solde du compte de capital	**2,375**	**-0,361**	**-1,020**	**3,396**	**-0,061**
Compte de capital		-0,009	0,000	-0,003	0,000
Investissements directs nets	2,045	1,541	1,961	1,525	-0,691
Capitaux officiels nets	**-1,081**	**-0,587**	**-0,384**	**0,517**	**-0,459**
Tirages	0,067	0,266	0,165	0,748	0,001
Amortissements	-1,148	-0,853	-0,549	-0,231	-0,460
Erreurs et omissions (en net)	1,411	-1,306	-2,597	1,357	1,089
Solde global	**20,141**	**12,057**	**0,133**	**-5,881**	**-27,537**
Financement	**-20,141**	**-12,057**	**-0,133**	**5,881**	**27,537**
Augmentation des réserves brutes (-)	-20,035	-12,216	-0,239	5,556	27,242
Rachats au FMI					
Autres créances, produits de placement dûs	0,102	0,195	0,168	0,347	0,191
Allocations de DTS					
Position de réserves au FMI	-0,208	-0,036	-0,062	-0,022	0,104
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	182,224	190,661	194,012	178,938	144,133
En mois d'importations des biens et services non facteurs	**36,765**	**36,667**	**35,402**	**30,088**	**27,172**
Valeur unitaire des exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	112,943	111,045	108,971	100,234	53,066

* Situation provisoire

Source : Banque d'Algérie ; Direction Générale des Douanes

المصدر : بنك الجزائر و الادارة العامة للجمارك.

الملحق رقم (5) : حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال (2005- 2009)

Encours et structure de la dette extérieure à fin 2009

	2005	2006	2007	2008	2009
	(En milliards de dollars EU)				
Crédits multilatéraux	2,588	0,402	0,226	0,010	0,010
Émissions obligataires	0,000	0,100	0,100	0,100	0,100
Crédits bilatéraux	4,116	3,884	3,851	3,287	3,057
Crédits gouvernementaux directs	2,192	1,879	2,175	2,073	2,131
Créd. Acheteurs & Fourn. assurés	1,924	2,015	1,676	1,214	0,926
Crédits financiers	0,573	0,836	0,896	0,879	0,733
Crédits finan. & crédits-bails	0,152	0,101	0,276	0,405	0,409
Opérations de reprofilage	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
Financement d'acomptes	0,421	0,535	0,420	0,474	0,324
Crédits commer. non assurés	0,097	0,030	0,016	0,006	0,021
Crédits fournisseurs	0,097	0,030	0,016	0,006	0,021
Autres crédits	-	-	-	-	-
Crédits de rééchelonnement	9,111	0,000	0,000	0,000	0,000
Créanciers officiels	8,153	0,000	0,000	0,000	0,000
Autres créanciers	0,958	0,000	0,000	0,000	0,000
Total dette à M. & L. terme	**16,485**	**5,062**	**4,889**	**4,282**	**3,921**
Total dette à court terme *	0,707	0,550	0,717	1,304	1,492
Total dette extérieure	**17,192**	**5,612**	**5,606**	**5,586**	**5,413**

* D'une durée initiale d'une année et moins

Source : Banque d'Algérie

المصدر : بنك الجزائر.

الملحق رقم (6) : حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال (2009- 2013)

	2009	2010	2011	2012	2013
	(بملايير الدولارات الأمريكية)				
قروض متعددة الأطراف	0,010	0,009	0,008	0,007	0,002
إصدارات سندية	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100
قروض ثنائية الأطراف	3,169	2,830	2,442	1,780	1,498
قروض حكومية مباشرة	2,157	2,017	1,800	1,288	1,189
قروض مشتري و مورد مضمونة	1,012	0,813	0,642	0,492	0,309
قروض مالية	0,473	0,315	0,283	0,234	0,128
قروض مالية و قروض الإيجار	0,473	0,315	0,283	0,234	0,128
عمليات إعادة الهيكلة	-	-	-	-	-
تمويل التسبيقات	-	-	-	-	-
قروض تجارية غير مضمونة	0,035	0,009	0,003	0,003	0,000
قروض الموردين	0,035	0,009	0,003	0,003	0,000
قروض أخرى	-	-	-	-	-
قروض إعادة الجدولة	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
دائنون رسميون	-	-	-	-	-
دائنون آخرون	-	-	-	-	-
المجموع الجزئي	**3,787**	**3,263**	**2,836**	**2,124**	**1,728**
دعم الشركات الأصلية لفروعها في الجزائر *	0,569	0,495	0,432	0,365	0,340
مجموع الديون متوسطة و طويلة الأجل	**4,356**	**3,758**	**3,268**	**2,489**	**2,068**
مجموع الديون قصيرة الأجل **	1,331	1,778	1,142	1,205	1,328
مجموع الدين الخارجي	**5,687**	**5,536**	**4,410**	**3,694**	**3,396**

المصدر : بنك الجزائر

الملحق رقم (7) : حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال (1990-2011)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
صافي تدفقات الاستثمار المباشر	0.3349	11.6386	30	**	**
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
صافي تدفقات الاستثمار المباشر	**	270	260	606.6	291.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
صافي تدفقات الاستثمار المباشر	438	1196	1065	633.7	881.9
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي تدفقات الاستثمار المباشر	1081.3	1795.4	1661.6	2593.6	2746.4
السنوات	2010	2011			
صافي تدفقات الاستثمار المباشر	2264.2	2720.5			

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المصدر : البنك الدولي